FIU
وحدة المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit

التقرير السنوي

وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: UAEFIU@uaefiu.gov.ae
الموقع الإلكتروني: www.uaefiu.gov.ae

جدول المحتويات

- الكلمة الافتتاحية 1
- كلمة رئيس وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة 3
- الإطار المؤسسي لمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة 4
- الرؤية والرسالة والقيم 6
- الهيكل التنظيمي ونبذة عن تاريخ وحدة المعلومات المالية 8
- التفويض القانوني 10
- أقسام وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة 11
- نظرة عامة على أرقام عام 2022 13
- وظائف وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة 14

1. التعاون الدولي 14
2. التحليل التشغيلي 16
3. البحوث والتحليل الاستراتيجي 20
4. التعاون المحلي 24
5. السياسات 26
6. التوعية 28
7. الاستراتيجية 30
8. البنية التحتية للأنظمة 31

- الملحق 35
- تحديثات الإطار القانوني لمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب في عام 2022 36
- أبرز إحصائيات عام 2022 37

1. التعاون الدولي 37
2. التحليل التشغيلي 40
3. التعاون المحلي 42
4. قائمة مؤشرات المخاطر بناءً على نتائج تقارير قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي 44

FIU
وحدة المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit

الكلمة الافتتاحية

الكلمة الافتتاحية
الكلمة الافتتاحية

معالي خالد محمد بالعمى

رئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة

يسرّني أن أُقدّم التقرير السنوي لعام 2022 لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يشتمل هذا التقرير على تفاصيل بعض الانجازات الرئيسية للوحدة على مدار عام 2022.

خلال عام 2022 جرى تجميد أكثر من 452,529,528 درهم إماراتي من الاصول المشبوهة بناءً على تحليل وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتوقيع ما مجموعه 63 مذكرة تفاهم مع وحدات معلومات مالية نظيرة دولياً حتّى نهاية عام 2022 وشارك أكثر من 8,000 شخص في برامج التوعية التي أطلقتها الوحدة.

أوّد اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن امتناني لإدارة وموظفي الوحدة وجميع الجهات المعنية على دعمها والتزامها في تحقيق رؤية الوحدة لأن تكون إحدى الوحدات الرائدة في حماية النزاهة المالية والسلام والأمن على مستوى العالم.

لقد أحرزت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً ملحوظاً لتحقيق هذه الرؤية في عام 2022، وإنني على ثقة تامة بأنّها ستبقى ثابتةً في خطاها نحو تحقيق التميّز في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بهما نظراً لطبيعتها العابرة للحدود.

إنّ مواجهة هذه التهديدات يعني الحاجة إلى نهجٍ طموح ومتكامل على مستوى الحكومة بأكملها، ولهذا السبب أشعر بثقةٍ في القيادة والكفاءة والالتزام الذي أشهده كل يوم من وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وموظفيها.

وكما يُوضّح هذا التقرير، فقد حققت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقماً قياسياً من الأداء المبهرِ للاستجابة بفاعلية للظروف المتغيرة، وإنني على يقين بأنّها ستواصل تحقيق الانجازات في العام المقبل.

معالي خالد محمد بالعمى
رئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة

كلمة رئيس وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يسعدني أن أقدم التقرير السنوي لعام 2022، والذي يوضح التقدم الكبير الذي حققته وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة. مهمتنا حماية دولة الإمارات والمجتمع من التهديد العالمي المتمثل في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها.

إنّنا نعمل مع شركاء في سلطات إنفاذ القانون والحكومة والقطاع العام والخاص وغيرها من القطاعات في دولة الإمارات وعلى المستوى الدولي، ودون مساهماتهم القيمة، لم يكن من الممكن تحقيق الكثير من النتائج التشغيلية المدرجة في هذا التقرير.

لقد شهد هذا العام استثماراً كبيراً في تقنياتنا وموظفينا وعملياتنا لتحسين امكانياتنا وتقديم امكانيات وطنية جديدة، وأدّى ذلك إلى تحسين فهمنا للتهديدات الرئيسية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، ممّا عزّز قدرتنا على اتخاذ قراراتٍ مستنيرة حول هذه التهديدات، والأهم من ذلك الاستجابة لها بطريقةٍ شاملة ومرنة.

ومن أحد الأمور الهامة في هذا الخصوص، وفي أكثر من أي وقتٍ مضى أن تتمتّع وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالقدرات والصلاحيات والهيكل الملائم وإمكانية التواصل الدولية المناسبة لتعطيل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بهما وردعها.

كما يُفضّل هذا التقرير التقدّم الذي أحرزناه في فهم اعمق للاستخبارات المالية والتأكّد من ان التحقيقات التي تجريها الوحدة فعالة، كما يبين التقرير مسيرة بنائنا لقدراتٍ جديدة لحماية دولة الإمارات.

يُشرّفني أن أحظى بفخر قيادة وحدة المعلومات المالية ومواصلة الالتزام بتحقيق رؤيتنا، لأن نكون وحدة معلومات مالية رائدة في حماية النزاهة المالية والسلام والأمن على مستوى العالم.

علي فيصل باعلوي

رئيس وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

الإطار المؤسسي لمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة

طورت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2002 إطاراً مؤسسياً شاملاً لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب يدعمه هيكلٌ قانوني متين خضع على مدار السنوات للتحسين مع مراعاة الطبيعة المتطورة لمشهد مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

يشمل الإطار اللجان الوطنية والسلطات القضائية والجهات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون والاجهزة الأمنية ومسجلي الشركات ووحدة المعلومات المالية وغيرهم من الجهات ذات الصلة.

تُمثّل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة[1]، التي تأسست في عام 2002، الجهة الرئيسية المسؤولة عن صنع السياسات وإصدار اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الإمارات العربية المتحدة، ولها اختصاصات واضحة محددة في المادتين 11 و12 من المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة.

يترأس معالي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة التي تضم 44 عضواً دائماً من 32 جهة حكومية اتحادية ومحلية معنية، منها وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأمانة عامة مخصصة تتولّى جميع الأعمال الإدارية للجنة واجتماعاتها وقراراتها.

أسّست اللجنة الوطنية ثماني لجان فرعية باختصاصات مختلفة متعلقة بمواجهة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب، وتتألّف اللجان الفرعية من أعضاء مختصين بمجالاتهم من مختلف الجهات المعنية، ومنها وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، على النحو التالي[2]:

1. اللجنة الفرعية للامتثال الفني لتقرير التقييم المتبادل لدولة الإمارات العربية المتحدة
2. للجنة الفرعية لجهات التحقيق في جرائم غسل الأموال بدولة الإمارات العربية المتحدة
3. للجنة الفرعية للجهات الرقابية بدولة الإمارات العربية المتحدة
4. للجنة الفرعية للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة بدولة الإمارات العربية المتحدة
5. للجنة الفرعية لمكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة وتمويل انتشار التسلح بدولة الإمارات العربية المتحدة
6. للجنة الفرعية لمسجلي الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة
7. اللجنة الفرعية لإدارة ومتابعة طلبات التعاون الدولي المتعلقة بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها ومكافحة تمويل الإرهاب
8. اللجنة الفرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

[1] https://www.namlcftc.gov.ae/en
[2] https://www.namlcftc.gov.ae/en/about/namlcftc-structure/

أعدّت اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب لسنة 2020-2023 لتكون خارطة طريق لتتبعها جميع السلطات المعنية ولتقديم الدعم في تخصيص موارد بقدرٍ أكبر من الفاعلية والكفاءة في إطار العمل المؤسسي، وذلك لرصد وكشف وردع غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد اشتملت هذه الاستراتيجية على اثني عشر هدفاً محدداً [3]، بما يتماشى مع المخاطر المحددة في التقييم الوطني للمخاطر ومع ما حددته مجموعة العمل المالي (فاتف) في سياق التقييم المتبادل للدولة، والذي يشتمل على خطة عملٍ وطنيةٍ وإجراءات واضحة لجميع السلطات المعنية ضمن الإطار المؤسسي.

قام مجلس الوزراء الإماراتي في عام 2020 بتشكيل اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعضوية أعضاء بدرجة وزير من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة العدل ووزارة الاقتصاد ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ والأجهزة الأمنية.

أسست اللجنة العليا المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[4] في عام 2021 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2021 ، ومن بين مهامه الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل الوطنية، ورصد وتقييم أية مخاطر تتعلق بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة وتمويل انتشار التسلح، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة ولجانها الفرعية.

[3] https://www.namlcftc.gov.ae/en/more/uae-strategy/
[4] https://amlctf.gov.ae/

وحدة المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit

الرؤية
الرسالة
القيم

الرؤية

أن نكون وحدة معلومات مالية رائدة في حماية النزاهة المالية العالمية والسلام والأمن.

الرسالة

إنتاج معلومات استخباراتية مالية قابلة للتنفيذ لمكافحة غسل الأموال وجرائمه الأصلية وتمويل الإرهاب، على المستويين الوطني والدولي، من خلال التعزيز المستمر للخبرات والأساليب والتكنولوجيا في هذا الموضوع.

القيم

النزاهة والمساءلة والتعاون المحلي والدولي والسريّة وروح المبادرة.

وحدة المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit

الهيكل التنظيمي

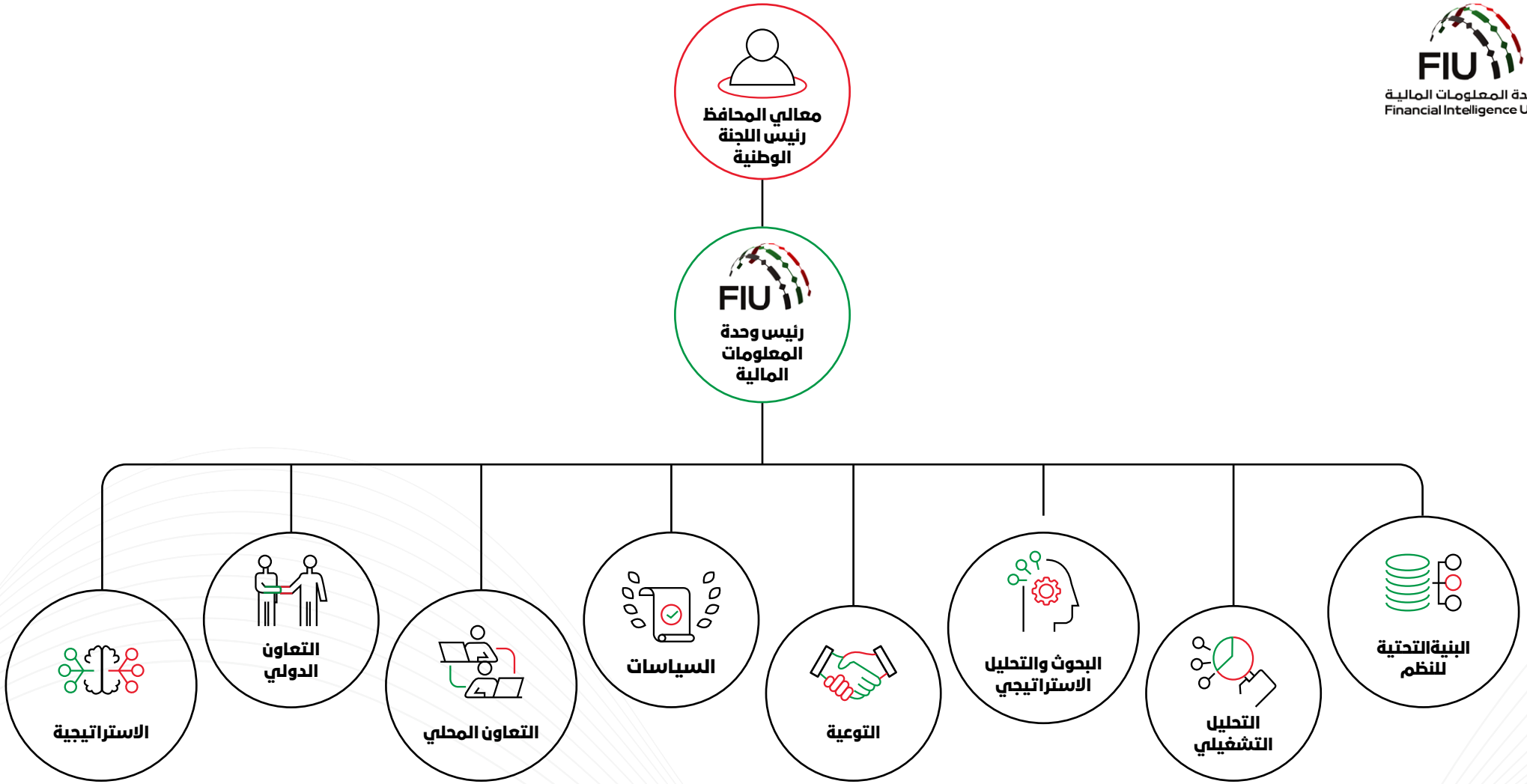

لمحة موجزة عن تاريخ وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أسس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في عام 1998 وحدة خاصة للتحقيق في المعاملات الاحتيالية والمشبوهة وجرت إعادة تسميتها في عام 2002 بوحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة، ويتمثّل الهدف من الوحدة في حماية اقتصاد الدولة من الأنشطة غير المشروعة، ومنها غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بذلك.

أُعيد تسمية الوحدة بوحدة المعلومات المالية بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، ولائحته التنفيذية (قرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2019).

التفويض القانوني

تستند وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة في اختصاصاتها وصلاحياتها إلى المادة (9) من القانون الاتحادي بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة والمواد من (40) إلى (43) من لائحته التنفيذية بصفتها وحدةً مستقلة منشأة في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مسؤولة حصراً عن استلام تقارير المعاملات المشبوهة من جميع الجهات المبلغة وتحليلها واحالتها الى جهات انفاذ القانون، ومنها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزوّدي خدمة الأصول الافتراضية، المرخّصة أو المسجّلة في الإمارات العربية المتحدة.

تتمتّع الوحدة بالصلاحيات القانونية للطلب من أي سلطة مختصة أو جهة مبلغة تقديم أي معلومات تراها ضرورية لأداء مهامها، في الموعد والشكل المحددين من قبل الوحدة.

تتمتّع الوحدة بالصلاحيات القانونية لتبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى عملاً بالاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها أو أي اتفاقيات تبرمها الوحدة مع الوحدات النظيرة لتنظيم التعاون معها أو بشرط المعاملة بالمثل.

أقسام وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يتألّف الهيكل التنظيمي للوحدة من ثمانية أقسام، بالإضافة إلى مكتب رئيس وحدة المعلومات المالية، ولكل قسم دوره ومسؤولياته والإجراءات التشغيلية القياسية الخاصة التي تصف وظائفه والعمليات الموحدة المفضّلة لتحقيق كل وظيفة، وذلك وفقاً للحوكمة المؤسسية وإجراءات ضمان الجودة، وتُعد الإجراءات التشغيلية القياسية دليلاً مفصّلاً لموظفي الوحدة.

1- قسم الاستراتيجية:
الوظيفة الرئيسية للقسم هي دعم الوحدة في تنفيذ رسالتها، ويكون ذلك بصورة رئيسية من خلال تطوير خطط تشغيلية سنوية تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل الوطنية والإشراف على تنفيذهما.

2- قسم التعاون الدولي:
الوظيفة الرئيسية للقسم هي تبادل المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح والجرائم الأصلية المرتبطة بها وفقاً للطلبات الصادرة إلى الشركاء الدوليين والواردة منهم.

3- قسم التعاون المحلي:
الوظيفة الرئيسية للقسم هي العمل كجهة تنسيق رئيسية لتبادل المعلومات الاستخبارية بين وحدة المعلومات المالية وجميع السلطات المختصة في الإمارات، بما في ذلك النيابة العامة وسلطات إنفاذ القانون وجهاز أمن الدولة والجهات الرقابية.

4- قسم السياسات:
الوظيفة الرئيسية للقسم هي تطوير السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية الداخلية والتعاون مع الأقسام الأخرى في وحدة المعلومات المالية لإنشاء وتطوير إجراءات التشغيل القياسية، كما يقدم القسم أيضًا النصائح القانونية لأقسام الوحدة فيما يتعلق بعملياتهم اليومية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب القسم دورًا هاماً في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دعم السلطات المعنية في صياغة وتحديث تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعاون مع السلطات الرقابية في تطوير لوائح وإرشادات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

5- قسم التوعية:
الوظيفة الرئيسية للقسم هي الانخراط مع الجهات المبلغة والتوصية بأفضل الممارسات لتعزيز الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد تقارير المعاملات المشبوهة. ويتعاون القسم أيضًا مع الجهات المعنية المحلية والدولية لتنظيم وتطوير برامج التدريب فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية. وداخلياً، يقوم القسم بتخطيط وتنفيذ خطة تدريب سنوية لموظفي وحدة المعلومات المالية.

6- قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي:
الوظيفة الرئيسية للقسم هي إجراء الدراسات الاستراتيجية وإصدار تقارير التصنيفات والانماط والأوراق البيضاء والمعلومات الإحصائية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة

[5] https://www.uaefiu.gov.ae/en/about-us/mandate/
[6] https://www.uaefiu.gov.ae/en/about-us/organisational-structure/

الأخرى المتعلقة بالجرائم الأصلية في دولة الإمارات وخارجها عند الحاجة. يقوم القسم بمراجعة المعلومات المتاحة له ويساهم في إصدار تقارير تحليلية حول النظام المالي والتجاري في دولة الإمارات وقطاعي مزوّدي خدمة الأصول الافتراضية والأعمال والمهن غير المالية المحددة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، ويهدف القسم إلى التعرّف على دوافع المخاطر الرئيسية للجريمة المالية في دولة الإمارات من خلال تحديد الأنماط والاتجاهات ومؤشرات المخاطر.

7- قسم التحليل التشغيلي:

تُقسّم الوظيفة الرئيسية لقسم التحليل التشغيلي إلى ثلاثة أجزاء. أولاً، بصفته الجهة الوطنية لاستلام التقارير من الجهات المبلغة، يعمل القسم على بناء القدرات لاستلام تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وغيرها من التقارير التي تُلزم القوانين واللوائح التنظيمية في الإمارات القطاع المالي وقطاعي الأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزوّدي خدمة الأصول الافتراضية (الجهات المبلغة) بتقديمها، ولجمع معلوماتٍ إضافية من أوسع نطاقٍ ممكن من المصادر الوطنية والدولية.

ثانياً، يتولّى القسم تحليل التقارير والمعلومات والبيانات الأخرى المجمّعة لتحديد الأنشطة غير المشروعة الممكنة في القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة وقطاع مزوّدي خدمة الأصول الافتراضية، والاقتصاد عامةً، التي يستخدمها المجرمون في محاولتهم لغسل عائدات الأنشطة غير المشروعة وتمويل الإرهاب وتمويل أنشطتها غير المشروعة بصورة عامة، ويقوم القسم بذلك من خلال تطوير استخبارات مالية على شكل أنماط وأهداف وروابط إجرامية وعلاقات وشبكات وأدلّة وملفات إجرامية وتتبّع الأموال.

أخيراً، يقوم القسم بإحالة هذه الاستخبارات المالية إلى سلطات إنفاذ القانون وغيرها من السلطات المختصة، حسب الحاجة، لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

8- قسم البنية التحتية للأنظمة:

يتولّى القسم مسؤولية إدارة الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية التي تملكها الوحدة وإدارة الموقع الإلكتروني (المتاح للعامة والشبكة الداخلية) ودعمه وإعداد نظام وهياكل قواعد البيانات.

نظرة عامة على أرقام عام 2022[7]

16,503
إجمالي عدد الجهات المبلغة المسجلة في منصة الإبلاغ (goAML)
(زيادة بنسبة 16٪ عن عام 2021)

3,742
عدد طلبات التعاون المحلي التي استلمتها الوحدة
(زيادة بنسبة 6٪ عن عام 2021)

8,023
عدد المشاركين في البرامج التوعوية التي أطلقتها الوحدة
(زيادة بنسبة 12٪ عن عام 2021)

33,459
عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تلقتها الوحدة
(زيادة بنسبة 96٪ عن عام 2021)

212
عدد الحالات الاستباقية التي تم إحالتها إلى سلطات إنفاذ القانون (تحتوي على 2,543 تقارير معاملات مشبوهة/تقارير أنشطة مشبوهة/تقارير أخرى)
(زيادة بنسبة 46٪ عن عام 2021)

5,453
عدد تقارير الأنشطة المشبوهة التي تلقتها الوحدة
(زيادة بنسبة 55٪ عن عام 2021)

93
عدد الجلسات التدريبية وورش العمل التي أنجزها موظفو الوحدة
(زيادة بنسبة 481٪ عن عام 2021)

452,529,528 درهم
إماراتي إجمالي المبالغ المجمّدة بناءً على تحليل وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

966
عد الطلبات والمعلومات المالية الدولية التي تم تلقّيها من وحدات المعلومات المالية الأجنبية
(زيادة بنسبة 5٪ عن عام 2021)

63
إجمالي عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع وحدات المعلومات المالية النظيرة حتى نهاية عام 2022

477
تقارير المعلومات الاستخباراتية المالية المقدمة إلى الوحدات النظيرة/تبادل تلقائي للمعلومات
(زيادة بنسبة 24٪ عن عام 2021)

[7] الأرقام المذكورة هنا مفصّلة في الملحق الإحصائي من هذا التقرير

وظائف وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

1. التعاون الدولي

يُعدّ التنسيق والتعاون الدوليين عنصرين مهمّين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بهما على الصعيد الدولي نظراً لطبيعتهما العابرة للحدود، ولهذا تنظر وحدة المعلومات المالية إلى التعاون الدولي مع وحدات المعلومات المالية النظيرة وغيرها من الجهات المعنية الدولية على أنّها مسألة ذات أولوية ووظيفة رئيسية لها.

نقلت وحدة المعلومات المالية في عام 2022 التعاون الدولي إلى المستوى الأعلى بناءً على أُسسٍ منهجية، وذلك من خلال تبنّيها، لأول مرة، "خطة تواصل دولي" استفادت من منهجية شاملة تتضمّن 11 معياراً مختلفاً، منها حجم طلبات تبادل المعلومات والجرائم المرتبطة بطلبات المعلومات وقيمة المعاملات المشمولة في تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة ومبالغ الحوالات الواردة/الصادرة والإفصاحات النقدية للمسافرين ووجود مذكرة تفاهم أو اتفاقية مساعدة قانونية مشتركة ونتائج التقييم الوطني للمخاطر.

يتمثّل الغرض من هذه الخطة في تحديد الدول ذات الأهميّة الاستراتيجية حتّى تُعطيها الوحدة الأولوية في إجراءاتها والتركيز على تحسين جهودها في مشاركة المعلومات عندما يكون ذلك ملائماً.

كما تدعم الخطّة وحدة المعلومات المالية لاقتراح بناء حواراتٍ ثنائية تهدف إلى تحسين الفهم بالمخاطر التي تكون موضع اهتمامٍ مشترك وتطوير استراتيجياتٍ مشتركة للحد منها من خلال تحسين مشاركة المعلومات والحوار الثنائي الذي يشمل المساعدة الفنيّة وبرامج بناء القدرات والمشاريع المشتركة وإنشاء مذكرات تفاهم جديدة.

يتمثّل جزءٌ من هذه الخطة في متابعة وقياس مدى تقدّم العمل والتعاون مع الدول ذات الأهميّة الاستراتيجية من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المشتركة بين وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة ووحدات المعلومات المالية النظيرة، بحيث تُقدّم نتائج المؤشرات في نهاية كل عامٍ تقويمي بصفتها "إنجازات التعاون" إلى رئيس وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة والوحدات النظيرة ذات الصلة.

أبرز الإنجازات لعام 2022

01

توقيع 4 مذكرات تفاهم

مع دول استراتيجية في عام 2022 لتبادل المعلومات المالية المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب.

02

انعقاد 59 اجتماعاً

مع الجهات المعنية الدولية (ومنها وحدات المعلومات المالية واجتماعات مجموعة إيغمونت والتواصل مع المنظمات الدولية والحوار الثنائي على مستوى حكومة دولة الإمارات).

03

تلقّي 782 طلب للحصول على معلومات

شملت 1219 شخصاً طبيعياً و1336 شخصاً اعتبارياً و184 إفصاحاً تلقائياً من وحدات المعلومات المالية التابعة لمجموعة إيغمونت وغير التابعة لها.

04

إرسال 283 طلب للحصول على معلومات

شملت 235 شخص طبيعي و286 شخص اعتباري و194 إفصاحاً تلقائياً إلى وحدات المعلومات المالية التابعة لمجموعة إيغمونت وغير التابعة لها.

05

مراجعة أدائها

من خلال إرسال استبيانات إلى أهم 20 وحدة معلومات مالية نظيرة لقياس فعالية تبادل المعلومات مع وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أظهرت النتائج تحسناً ملحوظاً، بحيث وصل مستوى الرضا عن الجودة إلى 4.2 من 5 ووصل مستوى الرضا عن الأطر الزمنية إلى 3.6 من 5.

2. التحليل التشغيلي

من بين الوظائف الأساسية لوحدة المعلومات المالية استلام تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وغيرها من التقارير من الجهات المبلغة وتحليلها إلى جانب المعلومات المرتبطة بها من المصادر الأخرى وإحالة الاستخبارات المالية إلى شركائها من سلطات إنفاذ القانون.

تتبع الوحدة في تحديدها لحالات غسل الأموال/تمويل الإرهاب المحتملة نهجاً قائماً على المخاطر لترتيب أولويات المعلومات المستلمة والمجمّعة من الجهات المبلغة وغيرها من الجهات المعنية وتحليلها، مع مراعاة سمات المخاطر المحددة من خلال التقييم الوطني للمخاطر لدولة الإمارات ومختلف تقييمات المخاطر القطاعية ونتائج تقارير التحليل الاستراتيجي المنجزة.

مسار تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة المحدث:
شمل مسار تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة في السابق بوابتين أو عمليتي تحقق رئيسيتين متعلقتين بالنظام يجري من خلالهما التحقّق من جودة التقارير المرفوعة الى الوحدة من الجهات المبلغة وتطبيق نهجٍ قائمٍ على المخاطر، وشمل ذلك استخدام قواعد رفض الاعمال الأوتوماتيكية في منصة الإبلاغ بالإضافة إلى محرّك النهج القائم على المخاطر الذي يُطبّق المعلومات المضمّنة في التقارير الواردة إلى مجموعة تشمل ما يصل إلى 21 معيار مخاطر، ويسمح ذلك للوحدة بتعيين عامل أو درجة مخاطر إلى كل تقرير معاملات/أنشطة مشبوهة تتلقّاه.

تلقّت الوحدة خلال عام 2022 عدداً قياسياً من تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وغيرها من أنواع التقارير، وبالتالي أُجريت تحسينات أوسع على مسار تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة من خلال عددٍ من الطرق. أولاً، جرى تحديث قائمة أسباب الإبلاغ، وكان ذلك استجابةً لنتائج تقارير التحليل الاستراتيجي الصادرة عن الوحدة وأيضاً بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى إذ كانت تلك الهيئات قد نشرت تحذيرات خاصة بمجالاتها ضمن منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أُخذت هذه التحذيرات بعين الاعتبار لإعطاء الجهات المبلغة المزيد من المرونة ونطاق أوسع من الخيارات من حيث اختيار أسباب الإبلاغ التي تُناسب الشبهات التي رصدتها، وبالتالي سبب تقديم الإبلاغ.

وكما هو الحال مع جميع العمليات، جرى تبنّي التغييرات على مسار تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة بطريقة تدريجية، وذلك على أساس الحاجة ولكن أيضاً بطريقة استباقية عندما جرى تحديد التحسينات على الطريقة التي يُمكن للوحدة من خلالها تطبيق نهج قائم على المخاطر بطريقة أفضل لاستهداف التطبيقات والانماط ذات المخاطر الأعلى.

عملية الفرز:
تأسست وحدة الفرز في أواخر عام 2021 وأُجريت المزيد من التحسينات عليها خلال عام 2022، بحيث يبدأ عمل فريق الفرز عند انتهاء تدخّل النظام ويقوم فريق الفرز بتفحص تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة ذات المخاطر الأعلى، وثم يُراجع هذا الفريق المكوّن من أعضاء ذي خبرة التقارير التي يستلمها للتأكّد من أنّ التقارير التي تقوم بتحليلها فرق التحليل ذات جودة عالية وتنطوي على مخاطر عالية وستحال إلى سلطات إنفاذ القانون أو تؤدّي إلى تجميد الأموال.

كما يتأكّد فريق الفرز من أنّ التقارير التي تُرفع لفريق التحليل تتضمّن عناصر مهمّة بالنسبة للدولة من منظورٍ استراتيجي وأنّها تُشكّل في حدّ ذاتها بدايات حالات تُشكّل اولوية من حيث المخاطر لكل من وحدة المعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون، ويشمل ذلك ما يلي:

1. التقارير المتعلقة بحالات تمويل الإرهاب المحتملة.
2. التقارير المتعلقة بحالات تمويل انتشار التسلّح المحتملة.
3. التقارير المتعلقة بحالات غسل الأموال القائم على التجارة المحتملة.
4. التقارير التي تتضمّن عناصر دولية والتي تشمل حالات غسل عوائد الجرائم الأصلية الدولية المحتملة.
5. التقارير المتعلقة بحالات غسل الأموال الاحترافي المحتملة.
6. التقارير المتعلقة بالاحتيال والأنشطة الاحتيالية، وخاصةً عندما يكون الاحتيال مرتبطاً بعمليات غسل الأموال.
7. التقارير التي تندرج ضمن المجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه وعند وجود أموال في الحسابات المبلّغ عنها ويكون تجميد الأموال فعالاً.

يتسم مسار تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة حالياً بالمزيد من المتانة مع التركيز على تطبيق نهجٍ قائمٍ على المخاطر من خلال ضوابط الأنظمة ولكن أيضاً من خلال فريقٍ متفرّغ، إذ أدّى هذا التركيز المزدوج على اتباع نهجٍ قائمٍ على المخاطر قبل رفع التقارير إلى فرق التحليل إلى تقليل عدد التقارير التي تُغلقها فرق التحليل والتركيز على تحليل التقارير المرتبطة بالتطبيقات والانماط ذات المخاطر الأعلى، كما أنّه كان عاملاً مساهماً في زيادة عدد التقارير المحالة في عام 2022 مقارنةً بعام 2021.

الشكل 1: مسار تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة الحالية

تقرير التغذية الراجعة ربع السنوي:

من أجل تقديم التغذية الراجعة الى الجهات المبلغة، تُصدر الوحدة تقرير التغذية الراجعة على أساس ربع سنوي إلى جميع الجهات المبلغة بالإضافة إلى الجهات الرقابية وسلطات انفاذ القانون، وتضمّن هذا التقرير في الماضي قوائم للممارسات الملائمة في الإبلاغ التي رُصدت في التقارير المستلمة خلال الربع السابق من السنة مع ملاحظاتٍ حول سبب اعتبار تلك الممارسات ملائمة. كما شملت التقارير أوجه القصور المرصودة في التقارير ككل مع توضيحاتٍ حول سبب اعتبار أوجه القصور تلك سلبية بطبيعتها وكيف يُمكن للجهات المبلغة تصحيح أوضاعها في المستقبل.

بدأت تقارير التغذية الراجعة ربع السنوي في عام 2022 بالتغيّر من حيث الأسلوب ومن حيث المعلومات المقدّمة فيها، إذ تضاعف متوسط حجم التقارير وتحوّلت التقارير من تقارير موجهة بدرجة كبيرة نحو المؤسسات المالية إلى تقارير أكثر شمولية من خلال تقديم تغذية راجعة خاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة أيضاً. وإلى جانب الملاحظات حول الممارسات الجيدة والسيئة، تشمل تقارير الملاحظات حالياً ما يلي:

1. تحليل إحصائي للتقارير المستلمة من الجهات المبلغة.
2. النقاط البارزة حول إحصائيات الإبلاغ لمختلف القطاعات.
3. توضيح التقارير التي رُفعت خلال الربع الماضي من السنة، بما في ذلك التطبيقات والانماط المرصودة وسلطات إنفاذ القانون التي أحيلت لها التقارير بعد تحليلها من قبل الوحدة.
4. دراسات حالة تُبرز التطبيقات والانماط الناشئة أو تُقدّم افضل الممارسات إلى مختلف القطاعات.تنبيهات التوجهات التي رُصدت فيها توجهات/تطبيقات جديدة.
5. تنبيهات التوجهات التي رُصدت فيها توجهات أو تطبيقات/انماط جديدة.
6. ملاحظات متعلقة بقطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة على وجه الخصوص.

تتم مناقشة التقارير أيضاً في مختلف المنتديات مع الجهات المبلغة، وأبرزها خلال جلسات الطاولة المستديرة التي تعقدها الوحدة. وكانت الملاحظات التي قدّمها مسؤولو الامتثال إيجابية وشكّل التواصل الثنائي بين الوحدة والجهات المبلغة أحد الحوافز التي دفعت بالتغييرات التي حدثت على محتوى تقارير التغذية الراجعة نظراً إلى ان الجهات المبلغة طلبت المزيد من المعلومات حول ما يحدث للتقارير التي ترفعها بعد تحليل الوحدة لها، وهذا التعاون مهم وأصبح هو الممارسة المعتادة خلال عام 2022.

أبرز الإنجازات لعام 2022

التقارير التي تم إحالتها

إحالة 123 تقريراً بشكل استباقي إلى سلطات إنفاذ القانون

التقارير المستلمة

زيادة بنسبة 78.66٪ في عدد التقارير التي رفعتها المؤسسات المالية عبر نظام الإبلاغ وبنسبة 121٪ في عدد التقارير التي رفعتها الأعمال والمهن غير المالية المحددة مقارنةً بعام 2021.

التجميد

تنفيذ أوامر تجميد لحسابات/مبالغ في 9 حالات شملت 38 شخصاً طبيعياً و41 شخصاً اعتبارياً، بمبلغ إجمالي يبلغ 452,529,528 درهم إماراتي.

التغذية الراجعة من سلطات إنفاذ القانون

تلقّي 147 تغذية راجعة من سلطات إنفاذ القانون حول الحالات المحالة إليها من الوحدة، بما يمثّل زيادة بنسبة 47٪ عن عام 2021.

3. البحوث والتحليل الاستراتيجي

البحوث والتحليل الاستراتيجي هي احدى الوظائف الاساسية في وحدة المعلومات المالية، والتي أصدرت عدد أربعة تقارير تحليل استراتيجي خلال عام 2022، وهي:

1. تقرير الانماط حول "اتجاهات وانماط الاحتيال".
2. تقرير الانماط حول "تجار المعادن والأحجار الكريمة".
3. ورقة بيضاء حول "أنماط التصنيف والمخططات في بلدان الشرق الأقصى".
4. مراجعة إحصائية لبيانات الجمارك الاتحادية المأخوذة من الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ ومنصة الإبلاغ عن الحوالات في دولة الإمارات.

هدفت التقارير إلى تحديد الانماط والأساليب الناشئة وتحديد الثغرات وتزويد قائمة بمؤشرات المخاطر وتقديم أمثلة على حالات مرتبطة بالمواضيع المذكورة سلفاً باستخدام جميع المعلومات المتاحة والتي يُمكن لوحدة المعلومات المالية الحصول عليها.

أُجريت جلسات توعية للقطاعين العام والخاص حول نتيجة تقارير الانماط، وحضر أكثر من 355 مشاركاً في عام 2022.

شاركت شاركت وحدة المعلومات المالية تقارير التحليل الاستراتيجي مع اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة بالإضافة إلى الجهات الرقابية واللجان الفرعية المعنية للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة وسلطات إنفاذ القانون. كما شاركت نسخة منقحة من التقارير مع الجهات المبلغة من خلال منصة الإبلاغ goAML ونسخة عامة على حساب الوحدة على منصة لينكد إن. للمزيد من المعلومات حول الاتجاهات والأنماط المحددة، يُرجى الرجوع إلى التقارير المنشورة وملحق قائمة مؤشرات المخاطر بناءً على نتائج تقارير قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي المرفق بهذا التقرير.

تقارير التحليل الاستراتيجي لعام 2022 بإيجاز:

1. تقرير الانماط حول "الاتجاهات وانماط الاحتيال"

الاحتيال هو جريمة تُشير إلى الخداع المتعمّد للحصول على ربح غير عادل أو غير مشروع أو الحرمان من الحقوق القانوني بامتلاك الاصل، وينطوي الاحتيال على تحريف الحقائق إمّا من خلال الكلمات أو السلوكيات أو حجب معلومات مهمّة أو حتّى الإدلاء ببيانات كاذبة من طرف واحد (الجاني/ المحتال) إلى طرفٍ آخر، ممّا يتسبّب بخسارة مالية أو غير مالية أو محتملة للطرف الآخر (الضحية).

يُعدّ الاحتيال في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أكثر الجرائم شيوعاً في القطاع المالي، إذ تُرتكب جرائم الاحتيال يومياً، بينما تتبّع سلطات إنفاذ القانون وغيرها من الجهات المجرمين الماليين وتُلاحقهم قضائياً، إلّا أنّ المحتالين يُطوّرون طرقاً معقدة لارتكاب تلك الجرائم. أفادت المعلومات المجمّعة من الجهات المبلغة وتقارير المعاملات والأنشطة المشبوهة التي تلقتها وحدة المعلومات المالية في عام 2022 بأنّ الخسائر المرتبطة بـ "تحويل الاموال الناتجة عن الاحتيال بين حسابات المؤسسات المالية" الدولية تُقدّر بنحو 152 مليون درهم إماراتي في عام 2020 و132 مليون درهم إماراتي في عام 2021، بينما بلغت الخسائر المقدّرة المرتبطة بـ"تحويل الاموال الناتجة عن الاحتيال بين حسابات المؤسسات المالية" المحلية بنحو 154 مليون درهم إماراتي في عام 2020 و162 مليون درهم إماراتي في عام 2021.

.أبرزت أبرزت العيّنة التي تمت مراجعتها من قبل وحدة المعلومات المالية من تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة والافصاحات التلقائية الواردة/طلبات الاستعلام الواردة من الوحدات النظيرة، أنماط واتجاهات الاحتيال الشائعة التالية:

- احتيالات تحويل الأموال (تحويل الاموال الناتجة عن الاحتيال بين حسابات المؤسسات المالية الدولة والمحلية)
- اختراق حساب البريد الإلكتروني
- الاحتيال بالنصب
- احتيال المنتجات المزيفة/المواقع الإلكترونية المزيفة
- احتيال التأشيرات/التذاكر المزيفة
- الاحتيال الاستثماري/التصيّد الإلكتروني/سرقة البيانات الشخصية
- التزييف/التقليد

2. قرير الأنماط حول "تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة"

تجذب المعادن والأحجار الكريمة بطبيعتها المجرمين والارهابيين لأنّها تُوفّر مستوى عالي من السيولة والتخفي/السرية، بالإضافة إلى حجمها الصغير الذي يسمح لهم بتخزينها أو تهريبها بسهولة. ولهذا السبب، يتعرّض قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة للاستغلال في مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ يُعدّ قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من بين الأعمال والمهن غير المالية المحددة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 وتعديلاته في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وبالتالي فإنّ أولئك التجار خاضعون للمتطلبات القانونية المفروضة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما فيها الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وأي معاملة نقدية تُساوي قيمتها 55,000 درهم إماراتي أو أكثر إلى وحدة المعلومات المالية بالإضافة إلى تحديد أي مخاطر تواجههم فيما يخص غسل الأموال/تمويل الإرهاب والحد منها.

وفي حين أنّ دولة الإمارات تلعب دوراً محورياً في التجارة العالمية للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، فإنّ خطر استغلال تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لغايات غسل الأموال/تمويل الإرهاب وارد في كل من أراضي الدولة والمناطق التجارية الحرة فيها، وذلك وفقاً لتقييمات المخاطر الوطنية والقطاعية للدولة. وبالتالي ينبغي فهم مدى خطورة استغلال تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لغايات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعته جيداً من خلال ممارسة التجار للعناية الواجبة وإجراء تقييم للمخاطر وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

شكّلت الانماط التالية ومؤشرات المخاطر المرتبطة بها النتائج الرئيسية للتحليل الاستراتيجي الذي أجرته وحدة المعلومات المالية حول تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في عام 2022، بحيث يتطلب تقليل المخاطر في قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة كما يلي:

- غسل الأموال القائم على التجارة من خلال الشركات العاملة في قطاع تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة
- غسل الأموال عن طريق "صرف العملات الأجنبية" من قبل جهات تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة
- إمكانية تهريب الذهب/النقد من خلال تُجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (سلسلة إمداد ذهب مناطق النزاع)

3. ورقة بيضاء حول "أنماط التصنيف والمخططات في بلدان الشرق الأقصى"

تنبهت المؤسسات المالية في دولة الإمارات لأول مرة على انماط للحوالات السريّة في الشرق الأقصى في أواخر عام 2017، إذ لاحظت المؤسسات المالية في دولة الإمارات تلقّي عملائها من الكيانات الاعتبارية مبالغ عالية بطريقة غير معقولة من المعاملات النقدية الكبيرة متبوعة بعدّة حوالات صادرة. وتغير المخطط بعد الفترة من 2018-2019 نحو استخدام شيكات المقاصة والمعاملات بين البنوك مع ترك الحسابات البنكية برصيدّ منخفض أو بلا رصيد، واستمرت تلك الانماط بعد ذلك في توظيف الحركة السريعة للأموال ولكن من خلال استخدام أساليب المعاملات المختلفة، بما فيها الحوالات الواردة من عدّة أطراف، بما في ذلك الحوالات الداخلية أو الإيداعات النقدية وإيداعات الشيكات أو شيكات المقاصة أو من خلال الحسابات الخاصة بالعملاء.

تُحوّل تلك المعاملات المالية بعد ذلك خارجياً إلى حسابات العملاء أو حسابات جهاتٍ أخرى في الدولة وخارجها، وتتجه معظم الحوالات الصادرة إلى عدّة وجهات في دول الشرق الأقصى. كما تبيّن أنّ النمط الحالي ينطوي على تلقّي حوالات واردة بمبالغ كبيرة من عدّة شركات بيع بضائع بالجملة وأطراف غير معروفة وأطراف ثالثة، ومنها وسطاء الحوالة (حوالة دارز) غير المرخصين. كما تُستخدم الكيانات الاعتبارية في دولة الإمارات كـ "واجهة" لفتح الحسابات البنكية ونقل الاموال من خلال المؤسسات المالية، ويوظّف هذا المخطّط أيضاً أساليب مختلفة من تزوير الوثائق التجارية والإبلاغ الخاطئ عن البضائع والتلاعب بالأسعار. وبعد تأسيس كيانات اعتبارية جديدة، تُستغل الكيانات المؤسسية لنقل الأموال بين الحسابات الداخلية والموجودة خارج الدولة، بما فيها حسابات الكيانات الاعتبارية في الخارج.

4. المراجعة الإحصائية للبيانات الجمركية (الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ) ونظام الإبلاغ عن الحوالات في دولة الإمارات

إنّ غسل الأموال هي جريمةٌ عابرة للحدود، وبالتالي قد يتم نقل العائدات الإجرامية المرتبطة بغسل الأموال عبر حدود دولة الإمارات ومؤسساتها المالية الرسمية وغير الرسمية خارج الدولة. وعليه فإنّه من المهم الربط بين حركة العائدات الإجرامية ودولة الإمارات وفهمها، وهذا الربط قد يظهر عن طريق نقل/حمل الاموال عبر حدود الدولة و الكترونيا عن طريق استغلال المؤسسات المالية، بما في ذلك شركات الصرافة أو خدمات تحويل الأموال أو القيمة مثل وسطاء الحوالة المسجّلين/غير المسجّلين، كطريقة لنقل الأموال من طرفٍ خارجي أو إليه. وفي حين أنّ جرائم غسل الأموال المحلية قد تنطوي على نقل الأموال لإكمال معاملة غير شرعية أو كجزءٍ من مخططٍ احتيالي، إلّا أنّه لا زال هناك احتمالية أنّها تنطوي على غسل العائدات الإجرامية الدولية من خلال استخدام الدولة كـ "ممر"، وعلى الحالتين فإنّه ينبغي لحدود دولة الإمارات ونظامها المالي العمل كدرعٍ للحماية من التعرّض إلى غسل الأموال الدولي والمحلي.

كما أشارت مجموعة إيغمونت ومنظمة الجمارك العالمية (2022)، فإنّ "هيئات الجمارك والمؤسسات المالية هي السلطات الأنسب لتحديد (غسل الأموال القائم على التجارة) الأنشطة الإجرامية الشائنة والمعقدة ومكافحتها." إذ يؤدّي كلاهما دوراً أساسياً في مكافحة غسل الأموال بفاعلية وحماية نزاهة منظومة التجارة الدولية، بحيث يتضمّن دور المؤسسات المالية متابعة المعاملات المشبوهة والحصول على نطاقٍ واسع من المعلومات المالية في قطاعاتٍ مختلفة ونشرها على الصعيدين الوطني والدولي، بينما تُحدّد سلطات الجمارك الجماعات المنظّمة والأنشطة الإرهابية التي تستغل منظومة التجارة الدولية وتوقفها وتفككها من خلال دورها في الإشراف على حركة الأفراد والنقد والبضائع عبر الحدود ومتابعتها. وبالرغم من النمو العالمي في استخدام الأصول الافتراضية والأشكال غير المادية الأخرى من العملات (مثل بطاقات القيم المخزّنة)، تبقى الجماعات الإجرامية والإرهابية تفضّل النقد، وتظل السلع المكافئة للعملات مثل الذهب والأحجار الكريمة أيضاً مفضّلة بسبب سيولتها العالية وإمكانية استخدامها كوسيلة لتبادل القيمة أو نقلها.

إنّ هذا بالإضافة إلى إساءة استخدام قطاع حوالات الأموال، بما فيه شركات تقديم الخدمات المالية، والتي تُشير إلى "المؤسسات المالية غير المصرفية التي تُقدّم أنواعاً محددة من الخدمات المالية"، وتشمل أنواع الخدمات المالية هذه صرف العملات ونقل الأموال والحوالات، كما هو الحال في الخدمات التي تقدّمها شركات الصرافة. وفي حالاتٍ مختلفة، قد ينطوي غسل الأموال من خلال الحوالات المالية وشركات الصرافة أيضاً أنشطة إجرامية أخرى مختلفة مثل المخدرات والإتجار بالبشر والتهريب. إضافةً إلى ذلك، قد يكون الخطر أعلى إذا كانت تلك الشركات تملكها/تسيطر عليها جماعات إجرامية أو موظفون فاسدون قد يسمحون للمجرمين بالوصول إلى خدماتها. المجتمع في دولة الإمارات متعدد الثقافات، يُمثّل الوافدون فيه غالبية القوى العاملة، علماً بأن الدولة تحتل المركز الثاني كدولة تصدر منها حوالات مالية إجمالية سنوياً، وذلك بعد الولايات المتحدة. وبالتالي، هناك حاجة إلى إجراء مراجعة وفحص دوريين لمعاملات شركات تقديم الخدمات المالية من أجل حماية نزاهة الخدمات المالية في الدولة.

أبرز الإنجازات لعام 2022

قامت وحدة المعلومات بمراجعة التقارير المدرجة أدناه وبيانات أخرى من مصادر مختلفة لإنتاج تقارير التحليل الاستراتيجي الأربعة لعام 2022:

اسم التقرير	تقارير المعاملات/ الأنشطة المشبوهة	تجار المعادن والأحجار الكريمة	طلبات المعلومات الواردة	النشر التلقائي للمعلومات الواردة	طلبات المعلومات الصادرة	النشر التلقائي للمعلومات الصادرة
الإجمالي	1436	300,000	274	65	140	26

4. التعاون المحلي

وإدراكًا لأهمية التواصل المستمر وتبادل المعلومات، تعاونت وحدة المعلومات المالية بشكل استراتيجي مع الشركاء الاستراتيجيين لتعزيز قاعدة بياناتها الداخلية والوصول إلى موارد البيانات الوطنية. ومن خلال الحوار المستمر والتعاون مع السلطات المحلية، قامت وحدة المعلومات المالية بتوسيع قواعد البيانات لديها وقدراتها التحليلية، مما أدى إلى تعزيز نظام بيئي قوي للمعلومات على المستوى الوطني.

كما طوّرت الوحدة نظام إدارة الاستعلامات المتكامل وحسّنت من وظائفه التشغيلية للامتثال للمعايير الدولية والحصول على ملاحظاتٍ حول قضايا النيابة العامة، بحيث تُقدّم الوحدة للنيابة العامة تقارير فنيّة تفاعلية بناءً على طلبها. كما نظّمت الوحدة ثلاث ورش عمل لجميع المستخدمين شرحت فيها طريقة استخدام النظام مباشرةً بحضور 199 مشارك.

إضافةً إلى ذلك، تمكّنت الوحدة من مساعدة سلطات إنفاذ القانون ودعم تحقيقاتها المالية الموازية في قضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها من خلال تقديم معلومات مالية وتحليل للبيانات المتاحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للوحدة، بما فيها قواعد البيانات المحلية والمصادر المفتوحة والمعلومات من السلطات المختصة في دولة الإمارات ووحدات المعلومات المالية النظيرة.

تنتهج وحدة المعلومات المالية نهجاً متطوراً باستمرار لتحسين تحليلاتها المتعلقة بالتقارير الفنيّة التفاعلية التي تعدّها بناءً على طلب النيابة العامة، إذ اتخذت الوحدة تدابير تحسينية وأجرت تغييراتٍ جوهرية فعّالة على الإجراءات المستخدمة في إعداد هذه التقارير لتشمل تحليل معلوماتٍ من جميع قواعد البيانات المتاحة. كما توسّعت الوحدة في تحليلها لتربط المشتبهين بقضايا غسل الأموال وتزويد النيابة العامة بتفاصيل عن المعاملات المالية بين الأطراف ذات العلاقة، ممّا يسّر على المسؤولين في سلطات إنفاذ القانون تتبّع العائدات الإجرامية ويسّر طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

أبرز الإنجازات لعام 2022

التغذية الراجعة من سلطات إنفاذ القانون والنيابة العامة

استلام التغذية الراجعة من النيابة العامة حول التقارير الفنيّة المحالة من الوحدة كما يلي:

- 17 تغيير جهة الاختصاص
- 39 حُكم - إدانة
- 41 قيد التحقيق
- 07 قضية مغلقة/محفوظة
- 10 قضية محالة إلى محكمة

طلبات نظام إدارة الاستعلامات المتكامل

استلام 3,742 طلباً حول غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها من النيابة العامة وسلطات إنفاذ القانون وغيرها.

التقارير الفنيّة

إحالة 303 تقارير فنّية، 291 منها متعلقة بقضايا غسل الأموال و12 متعلقة بقضايا تمويل الإرهاب إلى النيابة العامة.

مشاركات الفريق

المشاركة في 13 لجنة/تحقيق مشترك مع النيابة العامة للدعم في تحقيقها في غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

5. السياسات

إنّ وظيفة السياسات في وحدة المعلومات المالية موكلة بالحفاظ على السياسات والإجراءات، بما فيها إجراءات التشغيل القياسية لمختلف الأقسام وتزويد الوظائف المختلفة في وحدة المعلومات المالية بالمشورة القانونية حول القضايا المتعلقة بمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب التي قد تنشأ من العمليات اليومية لهذه الوحدات ومن التعامل مع الجهات المعنية المحلية والدولية.

بالاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها وظيفة السياسات من كونها عضواً في الفرق الوطنية التي صاغت أهم التشريعات المتعلقة بمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة انتشار التسلّح (مثل المرسوم بقانون اتحادي بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ولائحته التنفيذية وقرار مجلس الوزراء بشأن قوائم الإرهاب المحلية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واللوائح التنظيمية للإفصاحات النقدية والدليل الوطني للمعلومات والتحقيقات المالية والتحقيقات في غسل الأموال)، تُنسّق وظيفة السياسات مع مختلف الجهات المعنية في تطوير الإشعارات والتعاميم والإرشادات وأفضل الممارسات المتعلقة بمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب وتحديثها وتعديلها على المستوى الوطني.

أبرز الإنجازات لعام 2022

شاركت وحدة المعلومات المالية في مراجعة 20 وثيقة وتعديلها خلال عام 2022، وذلك بالتنسيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وغيره من الجهات الرقابية والجهات المعنية، وشملت تلك الوثائق لوائح إرشادية وإشعارات وأدلّة وتقارير وإجراءات ومذكرات تفاهم ولوائح تنظيمية.

النوع	الموضوع
تقرير	صياغة تقرير المتابعة لدولة الإمارات فيما يتعلق بالتوصية رقم 29 لمجموعة العمل المالي (فاتف)
إجراءات	صياغة مهمة التدقيق الداخلي ضمن قسم السياسات في وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة
تقرير	صياغة استجابة لاستبيان التقييم الذاتي للمصارف المركزية حول معايير أهلية العملة CLS.
لائحة تنظيمية	صياغة الأدوار والمسؤوليات والأوصاف الوظيفية لمكتب رئيس وحدة المعلومات المالية
تقرير	التقرير السنوي لوحدة المعلومات المالية لعام 2021
لائحة تنظيمية	تعهّد بعدم الإفصاح لتستخدمه وحدة المعلومات المالية عند التعامل مع الشركات الخارجية
تقرير	صياغة تقرير بشأن حالة المسجّل في الدول المصنّفة على أنّها "أساسي" في النتيجة المباشرة الخامسة في تقييم مجموعة (فاتف)
تقرير	صياغة تقرير بخصوص وظائف وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وهيكلها
مذكرة تفاهم	ثلاث مذكرات تفاهم مع جهات معنية محلية
تقرير	صياغة تقرير بشأن صلاحيات وحدات المعلومات المالية في تجميد الأموال

النوع	الموضوع
إرشادات	البروتوكول القانوني لإنشاء منصة لمشاركة المعلومات التشغيلية بين المؤسسات المالية من قبل اللجنة الفرعية للشراكات بين القطاعين العام والخاص
موقع إلكتروني	مراجعة محتويات الموقع الإلكتروني للمكتب التنفيذي
إرشادات	إرشادات حول الهوية الرقمية للعناية الواجبة بالعملاء
إشعار	14 نموذجاً مختلفاً لوحدة المعلومات المالية لقرارات التجميد والبحث وإلغاء التجميد المرسلة إلى المنشآت المالية
إشعار	إشعار وزارة العدل للمحامين بشأن تقرير الإبلاغ عن المعاملات العقارية على منصة goAML
إشعار	إشعار وزارة الاقتصاد للوكلاء العقاريين بشأن تقرير الإبلاغ عن المعاملات العقارية على منصة goAML
دليل	الدليل الوطني للتحقيقات المالية في غسل الأموال
إرشادات	إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن المخاطر المتعلقة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر
نظام	تعديل قرار مجلس الوزراء رقم 10 لعام 2019 - اللائحة التنفيذية لقانون مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب
إرشادات	إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن المخاطر المتعلقة بمنتجات وخدمات المدفوعات الجديدة

6. التوعية

استمرت وحدة المعلومات المالية في تنفيذ مهامها واختصاصاتها لإجراء جلسات توعية وتدريب لزيادة الوعي بمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب بين المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومع الهيئات الرقابية أو سلطات إنفاذ القانون الأخرى المعنية بمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب.

كثّفت الوحدة جهودها في التدريب والتواصل في عام 2022 من خلال تنظيم أكثر من 92 ورشة عمل تدريبية والمشاركة فيها وإجراء جلسات توعية وتدريب واجتماعات طاولة مستديرة مع نحو 12,000 جهة مبلغة، وأدّى ذلك إلى نتائج أفضل وتحسينات ملموسة في قدرات الموارد البشرية في الوحدة وتنفيذ الجهات المبلغة في الدولة لأفضل ممارسات مواجهة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب بطريقة أفضل.

كما جرى أيضاً تطوير التقرير الحدي للأنشطة العقارية بالتعاون بين وظيفة التوعية والبنية التحتية للأنظمة في وحدة المعلومات المالية والشركاء الاستراتيجيين، أي وزارة الاقتصاد ووزارة العدل، وجرى إطلاق آلية الإبلاغ هذه وأصبحت متطلباً إلزامياً على كلا القطاعين في يونيو 2022.

عملت وحدة المعلومات المالية عن قُرب مع الذراع التدريبي لمجموعة إيغمونت ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقديم برامج تعلّم إلكتروني حول تهريب النقد العابر للحدود، وأُطلقت هذه البرامج وبنجاح وهي متاحة عالمياً لجميع الموظفين في الهيئات المختصة.

أبرز الإنجازات لعام 2022

ورش عمل تم عقدها لسلطات أخرى

1
السلطة المختصة

2
الأعمال والمهن غير المالية المحددة

3
المؤسسات المالية

8,023
عدد الحضور

التوعية والتدريب في عام 2021 مقارنة بعام 2022

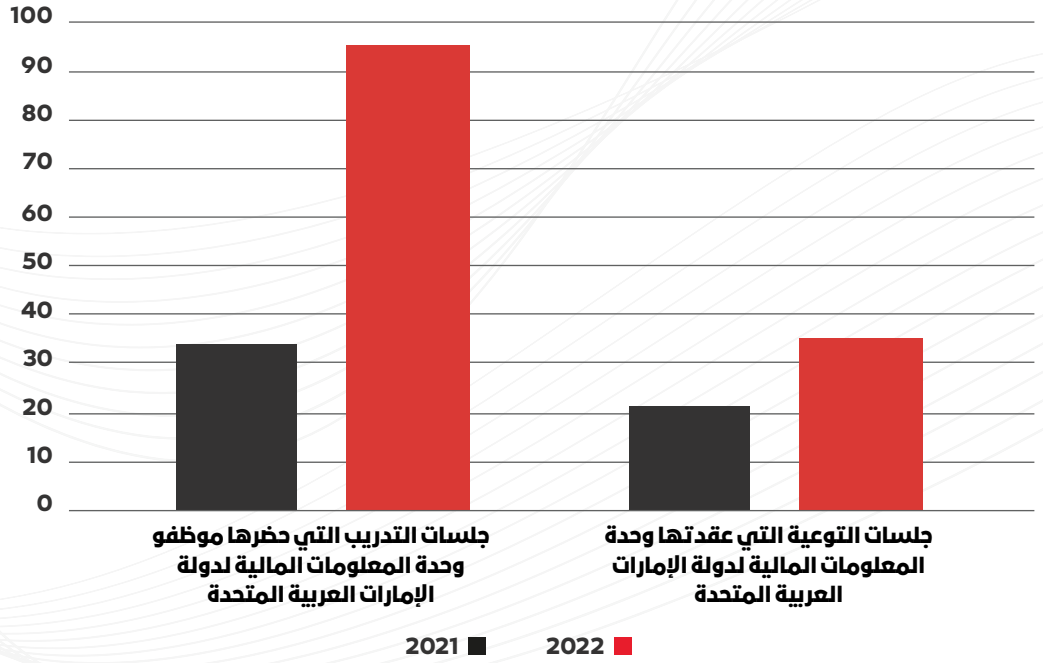

7. الاستراتيجية

إحدى الوظائف المساندة، موكلة بمهمّة تطوير استراتيجية وحدة المعلومات المالية وخطتها التشغيلية السنوية، وهي تؤدّي دورًا مهمًا في المتابعة الداخلية والإشراف وفي التنسيق مع السلطات المختصة المحلية لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل الوطنية لدولة الإمارات.

يشمل الإشراف مراجعة وتحليل دوريين للإحصائيات أو المشاريع أو المبادرات ومؤشرات الأداء الرئيسية كجزء من الخطة التشغيلية لوحدة المعلومات المالية أو بالتشارك مع الشركاء الاستراتيجيين.

كما تهتم بتحسين الكفاءة العامة لعمليات وحدة المعلومات المالية وفعالية النتائج على أساس مستمر لضمان استدامة النمو والتحسّن، وذلك تماشياً مع الأولويات الوطنية وأفضل الممارسات الدولية، ولا يُمكن تحقيق ذلك إلّا من خلال استمرارية الإشراف والمتابعة والحوار و التواصل مع الجهات المعنية الاستراتيجية المحلية والدولية.

إنّ استراتيجية وحدة المعلومات المالية هي انعكاسٌ لركيزتين رئيسيتين، وهما:

- الأولى هي مهامنا واختصاصاتنا ووظائفنا والسياسات والتوجيهات الوطنية واحتياجات الجهات المعنية المحلية والدولية وتوقعاتها، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية.
- الثانية هي تطلعاتنا للمستقبل من حيث الأثر والفعالية والنمو.

رؤيتنا هي "أن نكون وحدة معلومات مالية رائدة في حماية النزاهة المالية والسلام والأمن على مستوى العالم."

عندما يتعلّق الأمر بالطريقة التي ستُحقّق بها وحدة المعلومات المالية رؤيتها، فقد تم بيان ذلك بوضوح في رسالتها "إنتاج معلومات استخباراتية مالية قابلة للتنفيذ لمكافحة غسل الأموال وجرائمه الأصلية وتمويل الإرهاب، على المستويين الوطني والدولي، من خلال التعزيز المستمر للخبرات والأساليب والتكنولوجيا في هذا الموضوع."

إنّ تنفيذ استراتيجية وحدة المعلومات المالية يُضمن من خلال تحديد الأهداف وتطوير الخطة التشغيلية السنوية.

أهدافنا الاستراتيجية الخمسة هي كما يلي:

1. تحسين جودة المعلومات المالية على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي
2. ترسيخ مكانة وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة عالمياً
3. تعزيز مكانة وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة محلياً ودعمها للجهات المعنية ضمن إطار مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب الوطني
4. تعزيز شراكة وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتعاونها مع القطاع الخاص
5. تعزيز تنظيم وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومواردها وقدراتها

تُعدّ الخطة التشغيلية السنوية خارطة طريق لتنفيذ أهدافنا وأولوياتنا الاستراتيجية، وهي أيضاً مصدر دعمٍ وتوجيهٍ لأقسام وحدة المعلومات المالية في عملياتها اليومية.

تُقيّم وحدة المعلومات المالية على أساس سنوي وبالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين مدى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية من خلال عدّة قنوات، وتُشكّل نتائج التقييم الركيزة الأساسية لتطوير الخطة التشغيلية للسنة التالية:

- تُعد المعلومات المالية المحالة من وحدة المعلومات المالية مفيدةً بالنسبة إلى السلطات المحلية في تحقيقاتها في جرائم غسل الأموال/تمويل الإرهاب.
- تحيل وحدة المعلومات المالية المعلومات الاستراتيجية للمساعدة في تعزيز فهم الجهات المعنية في الدولة لمخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب ووضع سياساتٍ واستراتيجياتٍ فعّالة للحد منها.
- تُقدّم وحدة المعلومات المالية بالسرعة الممكنة النطاق الأوسع من التعاون الدولي لنظرائها في الدول الأخرى، سواء تلقائياً أو عند الطلب، فيما يخص غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب.

تتحقّق نتائج عظيمة نتيجة استراتيجية وحدة المعلومات المالية الناجحة.

8. البنية التحتية للأنظمة

إحدى الوظائف المساندة في وحدة المعلومات المالية تهدف إلى تحقيق هدف الوحدة في أن تصبح إحدى أفضل وحدات المعلومات المالية في العالم بفضل تقنياتها المتقدمة ومن خلال الاستفادة من الابتكار والتحسين والتوحيد.

الأنظمة الرئيسية التي تستخدمها وحدة المعلومات المالية:

1. goAML:

تستخدم وحدة المعلومات المالية أربعة عناصر في منصة goAML، وهي:

- واجهة الويب: **تستخدمها الجهات الخارجية، أي الجهات المبلغة والجهات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون والمكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار**
- تطبيق العملاء: **للاستخدام الداخلي لوحدة المعلومات المالية**
- ذكاء الأعمال ومستودع البيانات: **لإنشاء لوحات قياس أداء للإحصائيات وأنظمة إدارة المعلومات**
- **goIntel:** لربط تطبيق عملاء **goAML** مع مصادر البيانات الأخرى الخارجية له

2. مركز وحدة المعلومات المالية:

هو مركز بيانات داخلي، وهو يُمثّل واجهة سهلة (FIU Hub) مركز وحدة المعلومات المالية الاستخدام مبنية على جميع قواعد البيانات التي يُمكن لوحدة المعلومات المالية الوصول إليها، بحيث تُيسّر الواجهة البحث والحصول على البيانات المطلوبة عبر عدّة قواعد بيانات.

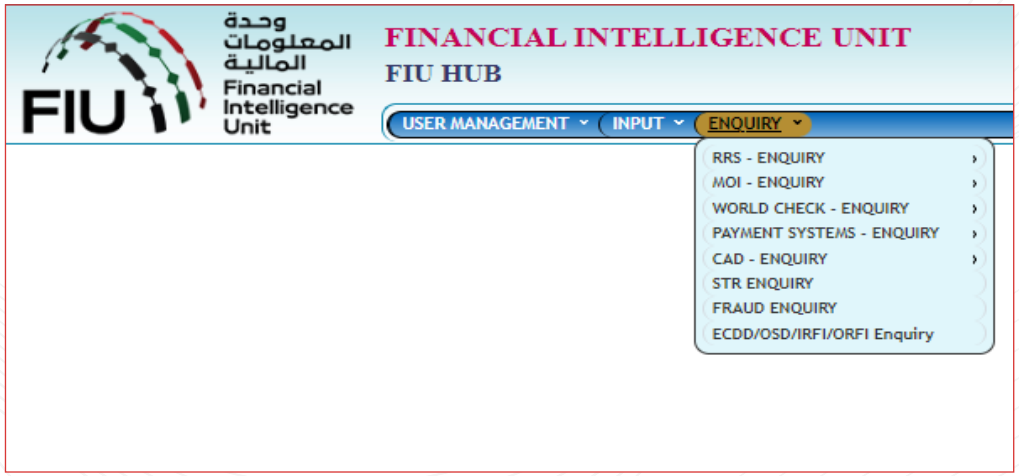

3. نظام إدارة الاستعلامات المتكامل:

هذا النظام هو منصة تواصل تستخدمها وحدة المعلومات المالية للتواصل مع الجهات المعنية المحلية.

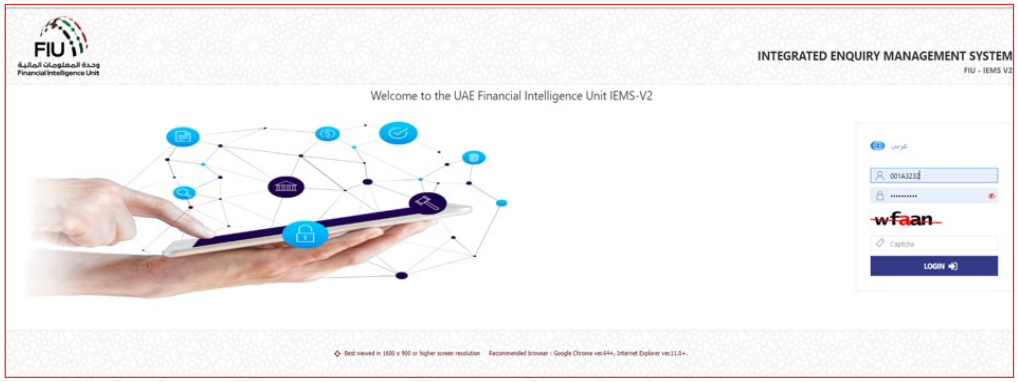

4. بوابة استعلامات وحدة المعلومات المالية:

وهي مخصصة goAML، وهي واجهة سهلة الاستخدام مبنية على قاعدة بيانات منصة لاستخدام الجهات المعنية الخارجية، ويتم منح الصلاحيات الخاصة بهذه المنصة من قبل الوحدة لمعلومات محددة، مثل معلومات تقارير المعاملات المشبوهة.

أبرز الإنجازات لعام 2022

- **جرى تحسين نظام إدارة الاستعلامات المتكامل من خلال الوظائف التشغيلية التالية:**

1. ربط القضايا من خلال النظام باستخدام الأسماء ورقم القضية لنفس الجهات في نفس السلطة، ممّا سيُساعدها على تحديد الروابط بين المواضيع ويسمح لها ببناء صورة كاملة عن القضية.
2. سيتوفّر خيار تتبع للطلبات بحيث ستتمكّن سلطات إنفاذ القانون من رؤية الاستجابات (الأولية) للمؤسسات المالية قبل استلامها للتقارير الفنية من وحدة المعلومات المالية والاستجابة النهائية، ممّا سيسمح لها بالاطلاع على ردود المؤسسات المالية ووثائقها مثل نماذج فتح الحسابات والبيانات وكشوفات الحسابات وتفاصيل الحوالات وما إلى ذلك.
3. يُمكن لسلطات إنفاذ القانون إعادة فتح الطلبات المكتملة مع الحفاظ على نفس الرقم المرجعي ولكن وضع تاريخ مختلف للإنشاء من أجل الحفاظ على تسلسل القضايا.
4. يحتوي النظام على قائمة منسدلة لجريمتين رئيسيتين، وهما غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يوجد تحت غسل الاموال خيار للاختيار من بين 21 جريمة أصلية لتقديم إحصائيات دقيقة حول كل واحدة منها.
5. خاصية تقديم الملاحظات:

- **خارجياً:** بعد إكمال وحدة المعلومات المالية لجميع القضايا، يجب على سلطات إنفاذ القانون تزويد الوحدة بالتغذية الراجعة، بما في ذلك حول الطريقة التي ساعدتها فيها التقارير الفنيّة ووثائق المؤسسات المالية خلال تحليلها بالإضافة إلى نتيجة القضية.
- **داخلياً:** ستُساعد الملاحظات الوحدة على إبراز فعالية المعلومات المقدّمة في تقاريرها الفنيّة ومساعدة أقسام الوحدة على إجراء تحليلاتها.

• **أستحداث نوع جديد من التقارير في منصة goAML، وهو تقرير الأنشطة العقارية، لتحسين مستوى المعلومات المرفوعة إلى سلطات إنفاذ القانون في الدولة.**

الوصف	اسم التقرير	2022	2021	2020
معاملة مشبوهة مع تفاصيل حول الحسابات/الكشوفات البنكية	تقرير معاملة مشبوهة / تقارير معاملات مشبوهة	STR	STR	STR
أنشطة مشبوهة دون تفاصيل الحسابات/الكشوفات البنكية	تقرير نشاط مشبوه	SAR	SAR	SAR
مطابقة كاملة لاسم على قوائم العقوبات المالية المستهدفة	تقرير تجميد الأموال	FFR	FFR	-
مطابقة جزئية لاسم على قوائم العقوبات المالية المستهدفة	تقرير مطابقة جزئية للاسم	PNMR	PNMR	-
يُستخدم للإبلاغ عن المعاملات المالية والحوالات الدولية التي تزيد قيمتها على 55,000 درهم إماراتي في قطاع تجار المعادن والأحجار الكريمة	تقرير تجار المعادن والأحجار الكريمة	DPMSR	DPMSR	-
للمعاملات والأنشطة المتعلقة بالدول ذات المخاطر العالية وفقاً لتصنيف مجموعة العمل المالي (فاتف)	تقرير معاملات دولة ذات مخاطر عالية	HRC	HRC	-
	تقرير أنشطة دولة ذات مخاطر عالية	HRCA	HRCA	-
يُستخدم للإبلاغ عن المعاملات النقدية ومعاملات العملات الرقمية والحوالات الدولية التي تزيد قيمتها على 55,000 درهم إماراتي في القطاع العقاري	تقرير أنشطة عقارية	REAR	-	-

الملحق

الملحق
الملحق

تحديثات الإطار القانوني لمواجهة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2022

1. قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2022 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018:

بعد التعديل الذي أُجري على المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 خلال عام 2021 من خلال إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لعام 2021، حسّنت دولة الإمارات من إطارها القانوني لمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب خلال عام 2022 من خلال تعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة من خلال إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2022.

جرى تعديل 22 مادة وإضافة ثلاث مواد جديدة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2022، وتتماشى التغييرات مع آخر التعديلات على توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) وتُراعي أفضل الممارسات الدولية والنتائج والخبرات المكتسبة من ثلاث سنوات من التنفيذ العملي لقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019.

تمثّل التغيير الرئيسي في اللائحة التنفيذية في إضافة مزوّدي خدمة الأصول الافتراضية إلى إطار مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب للدولة، إذ يُعد مزوّدو خدمة الأصول الافتراضية حالياً جهات مبلغة لوحدة المعلومات المالية ويخضعون لالتزامات قانونية مماثلة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

2. قرار مجلس الوزراء رقم (111) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها:

تماشياً مع التغييرات التي أُستحدثت على اللائحة التنفيذية لقانون مواجهة جرائم غسل الأموال من خلال تضمين مزوّدي خدمة الأصول الافتراضية في الإطار القانوني لمواجهة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب، عيّن قرار مجلس الوزراء رقم (111) لسنة 2022 هيئة الأوراق المالية والسلع هيئةً رقابية على مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية على المستوى الاتحادي في الدولة.

تمثّل الهدف من القرار في تنظيم أنشطة الأصول الافتراضية في الدولة وحماية حقوق جميع الأطراف والمستثمرين في القطاع وضمان التنفيذ الفعّال لقانون مواجهة جرائم غسل الأموال ولائحته التنفيذية ودعم جهود الدولة لتوفير البيئة الاستثمارية والاقتصادية والمالية الجاذبة للشركات والمؤسسات العالمية العاملة في قطاع الأصول الافتراضية لتقديم خدماتها في الدولة.

3. قانون (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضيّة في إمارة دبي:

تمثّل الهدف من القانون في الارتقاء بمكانة الإمارة كوجهة إقليميّة وعالميّة في مجال الأصول الافتراضيّة من خلال تنمية الوعي الاستثماري في قطاع الأصول الافتراضية والمُساهمة في جذب الاستثمارات والشّركات العاملة في مجال الأصول الافتراضيّة وحماية المُستثمرين والمُتعاملين في الأصول الافتراضيّة، وتوفير النُّظم والقواعد والمعايير اللازمة للتنظيم والإشراف والرّقابة على منصّات الأصول الافتراضيّة ومُقدّمي خدمات الأصول الافتراضيّة وكُل ما يتعلّق بالأصول الافتراضيّة.

أبرز الإحصائيات لعام 2022:

يُحدّد هذا القسم أهمّ إحصائيات وحدة المعلومات المالية من خلال التوسّع في البيانات المقدّمة في قسم "نظرة عامة على أرقام عام 2022" من هذا التقرير.

ا. التعاون الدولي

فيما يلي المهام الرئيسية المتعلقة بالتعاون الدولي مع وحدات المعلومات المالية النظيرة:

1. طلبات المعلومات الواردة.
2. طلبات المعلومات الصادرة.
3. النشر التلقائي للمعلومات الواردة.
4. النشر التلقائي للمعلومات الصادرة.

تتعلّق الجداول والرسوم البيانية أدناه ببعض جهود الوحدة في مجال التعاون الدولي خلال عام 2022.

1. إجمالي عدد طلبات المعلومات الواردة من وحدات المعلومات المالية النظيرة بين 2020 و2022

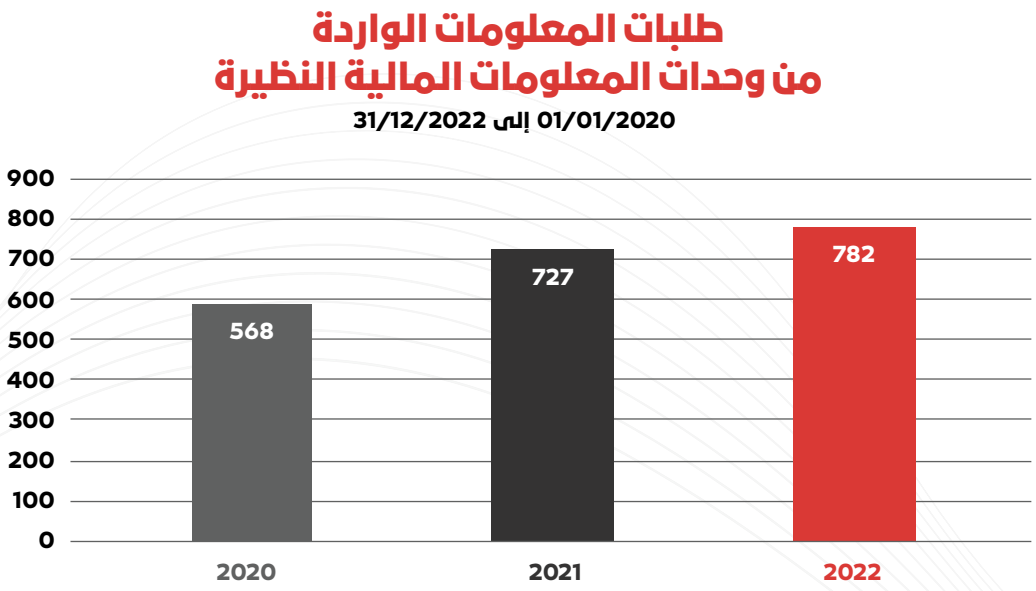

2. المناطق التي تلقّت الوحدة منها طلبات معلومات في عام 2022

المنطقة	عدد طلبات المعلومات الواردة
أوروبا	٪43
آسيا	٪41
أمريكا الشمالية	٪8
إفريقيا	٪7
أمريكا الجنوبية	٪0.9
أوقيانوسيا	٪0.1
المجموع الكلي	**٪100**

عدد طلبات المعلومات الواردة

2022/12/31 إلى 01/01/2020

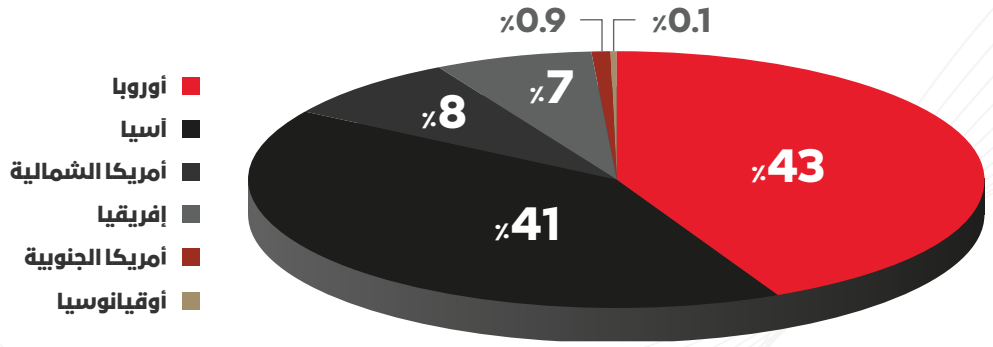

3. العدد الإجمالي للنشر التلقائي للمعلومات الصادرة إلى وحدات المعلومات المالية النظيرة بين 2020 و2022

النشر التلقائي للمعلومات الصادرة إلى وحدات معلومات مالية نظيرة

2022/12/31 إلى 01/01/2020

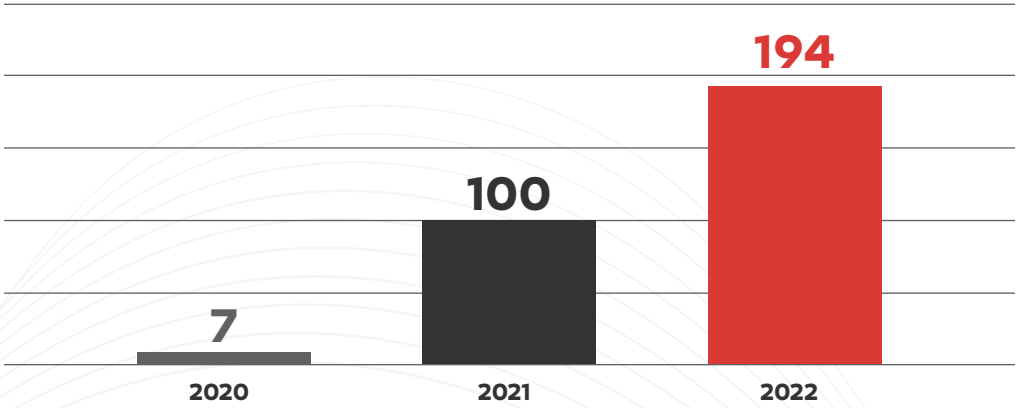

4. المناطق التي أرسلت الوحدة إليها طلبات معلومات في عام 2022

المنطقة	نسبة عدد طلبات المعلومات الصادرة
آسيا	٪49
أوروبا	٪34
أمريكا الشمالية	٪8
إفريقيا	٪8
أمريكا الجنوبية	٪1
المجموع الكلي	**٪100**

عدد طلبات المعلومات الصادرة

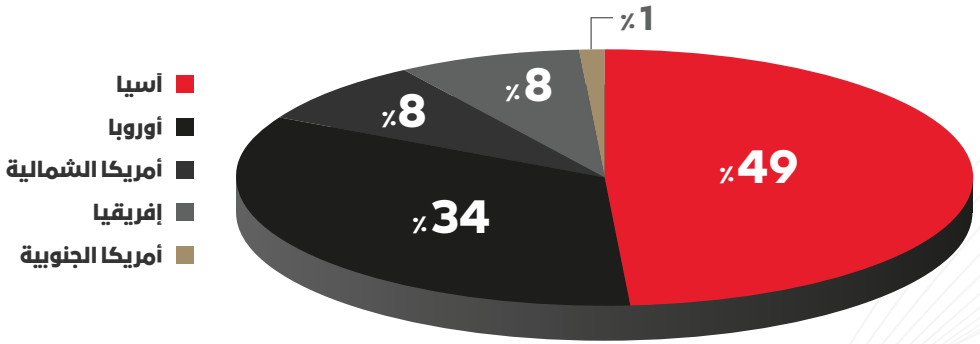

5. طلبات المعلومات الصادرة إلى وحدات المعلومات المالية النظيرة حسب الجريمة/الاشتباه

الجريمة/الاشتباه	عدد طلبات المعلومات الصادرة
الفساد والرشوة	٪1
الإتجار بالمخدرات	٪7
الجرائم الأصلية الخارجية	٪4
الاحتيال	٪9
وسطاء الحوالة - الحوالات غير القانونية	٪18
الإتجار غير المشروع في البضائع المسروقة وغيرها من البضائع	٪3
غسل الأموال - جرائم أخرى (التحويلات غير المفسّرة)	٪1
غسل الأموال - جرائم أخرى (التبرعات)	٪11
غسل الأموال المحترف (من قبل طرف ثالث)	٪9
التهريب (بما في ذلك فيما يخص الجمارك والرسوم الخاصة والضرائب)	٪1
بيانات إعلامية سلبية	٪1
الجرائم الضريبية	٪16
السرقة والسطو	٪1
غسل الأموال القائم على التجارة	٪18
الإجمالي	**٪100**

عدد طلبات المعلومات الصادرة

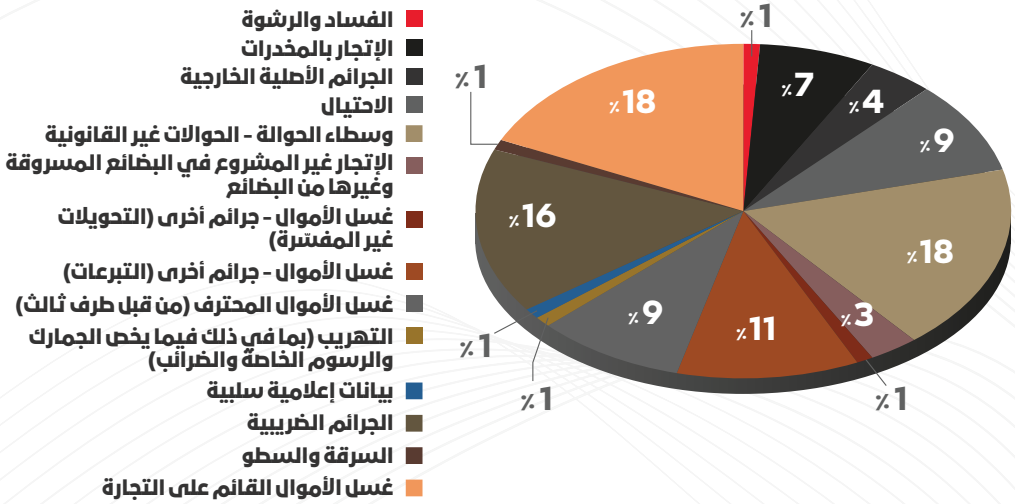

II. التحليل التشغيلي

فيما يلي المهام الرئيسية المتعلقة بالتحليل التشغيلي لتقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة والتقارير الأخرى المستلمة من الجهات المبلغة، بما فيها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزوّدي خدمة الأصول الافتراضية:

1. استلام التقارير من الجهات المبلغة.
2. المراجعة وترتيب الأولويات.
3. جمع البيانات والتحليل.
4. رفع الحالات إلى سلطات إنفاذ القانون.

تتعلّق الجداول والرسوم البيانية أدناه ببعض جهود الوحدة في مجال التحليل التشغيلي خلال عام 2022.

1. عدد الحالات (بما فيها التقارير) المرفوعة إلى سلطات إنفاذ القانون

عدد الحالات المحالة إلى سلطات إنفاذ القانون

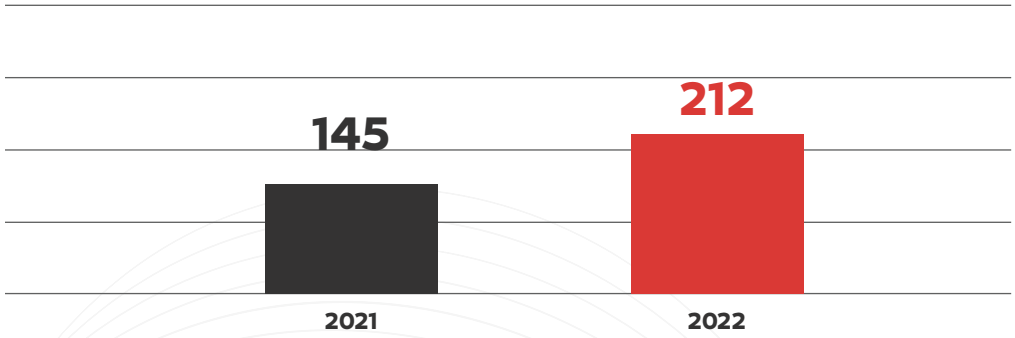

عدد التقارير الواردة ضمن الحالات المحالة – 2021

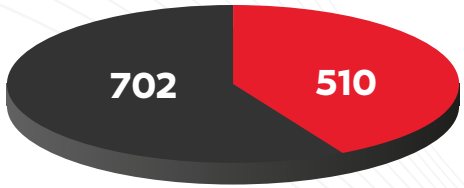

عدد التقارير الواردة ضمن الحالات المحالة – 2022

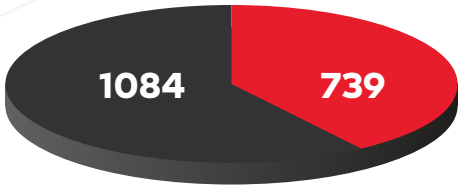

غير ذلك تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة

ارتفع عدد الحالات المحالة إلى سلطات إنفاذ القانون في عام 2022 بنسبة 46٪ تقريباً مقارنةً بعام 2021، وحصلت زيادة مماثلة في أنواع الحالات الخاضعة للتحليل على مستوى مجموعة واسعة من التطبيقات، وشملت تلك الأنواع ما يلي:

2. التطبيقات المتعلقة بالحالات التي جرى تحليلها خلال عام 2022

التطبيقات	عدد الحالات المرفوعة	النسبة
غسل الأموال عن طريق أطراف ثالثة محترفة أو شبكات من غسل الأموال عن طريق الأطراف الثالثة	56	٪26.42
الحوالات الاحتيالية (استرجاع الحوالات الاحتيالية المحلية والدولية)	30	٪14.15
غسل الأموال القائم على التجارة	28	٪13.21
غسل عائدات تهريب المخدرات/الإتجار بالبشر	27	٪12.74
حالة تنطوي على منهجيات غسل أموال معقدة و/أو شركات في القطاعات ذات المخاطر الأعلى وتهريب المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والنقد وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	26	٪12.26
غسل عائدات الجرائم الأصلية الخارجية (بما فيها الجرائم الضريبية المباشرة وغير المباشرة)	12	٪5.66
غسل الأموال عن طريق أنشطة الحوالات (غير المرخصة)	9	٪4.25
الارتباط بأطراف/دول خاضعة لعقوبات	9	٪4.25
طرف خاضع لتغطية إعلامية سلبية	3	٪1.42
حالة محتملة من تمويل الإرهاب	11	٪5.19
السلع ذات الاستخدام المزدوج	1	٪0.47
المجموع الكلي	**212**	**٪100**

3. العدد الإجمالي للتقارير المستلمة حسب القطاع

تلقّت وحدة المعلومات المالية في عام 2022 تقارير معاملات مشبوهة عددها 33,459 وتقارير أنشطة مشبوهة عددها 5,453 (بمجمل 38,912 تقريراً)، قدّمت المؤسسات المالية ما نسبته 95٪ منها (37,117 تقرير) وقدّمت الأعمال والمهن غير المالية المحددة 1,076 تقرير (3٪) بالإضافة إلى 719 تقرير مقدّم من مزوّدي خدمة الأصول الافتراضية وجهات أخرى (2٪).

توضّح الرسوم البيانية أدناه التغيير في عدد التقارير التي رفعها كل قطاع إلى وحدة المعلومات المالية خلال عام 2022 مقارنةً بعام 2021.

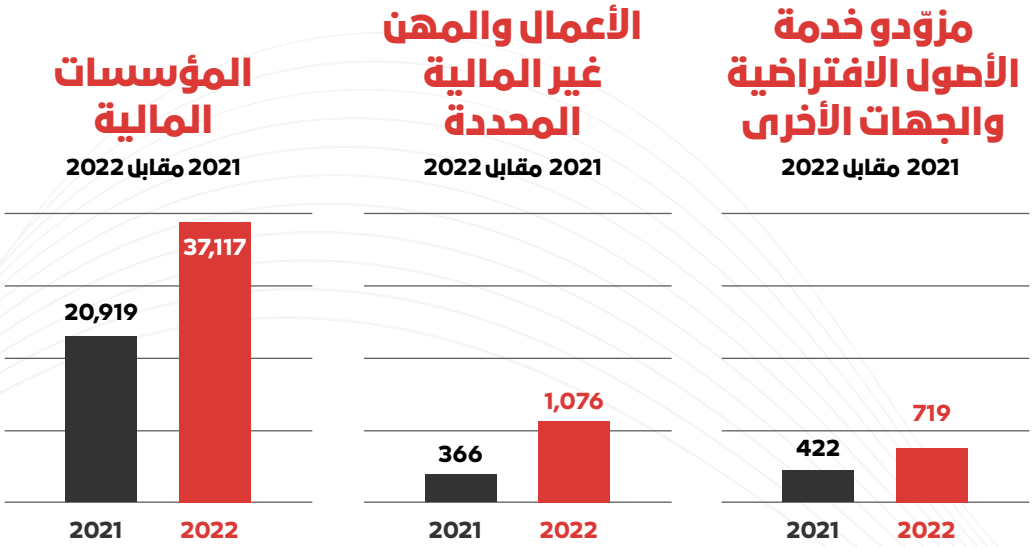

كان هناك زيادة إجمالية بنسبة 79٪ في إجمالي التقارير المستلمة في عام 2022.

ارتفع عدد التقارير المرفوعة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة (بما في ذلك الوكلاء والوسطاء العقاريين وتجار المعادن والأحجار الكريمة والمحاميين وكتّاب العدل والمحاسبين والمدققين والصناديق الائتمانية ومزودي الخدمة للشركات) بنسبة 200٪ تقريباً.

كما ارتفع عدد التقارير التي رفعها قطاع مزوّدي خدمة الأصول الافتراضية والجهات الرقابية بنسبة 70٪ خلال عام 2022.

III. التعاون المحلي

في عام 2022، تلقت وحدة المعلومات المالية 3,742 طلباً لمعلومات مالية أو غير مالية، وكان 868 طلباً منها بخصوص أشخاص اعتباريين و2,727 بخصوص أشخاص طبيعيين و147 بخصوص أرقام حسابات بنكية. توضّح الجداول أدناه الطلبات المستلمة من الجهات المعنية ذات الصلة.

نوع الطلب	إجمالي عام 2022
تقرير مراجعة وتحليل حساب	122
قاعدة البيانات - إعادة صياغة لتقرير معاملة مشبوهة باللغة العربية	7
قاعدة البيانات - بحث في تقارير المعاملات المشبوهة	780
لجنة/تحقيقات مشتركة	13
طلبات لوحدات معلومات مالية أجنبية	12
البحث والتجميد لجميع المؤسسات المالية	423
البحث والتجميد لمؤسسات مالية معيّنة	79
البحث لجميع المؤسسات المالية	1,901
البحث لمؤسسات مالية معيّنة	304
إلغاء التجميد لجميع المؤسسات المالية	71
إلغاء التجميد لمؤسسات مالية معيّنة	30
المجموع الكلي	**3,742**

يُمثّل الجدول التالي عدد الطلبات المستلمة من سلطات إنفاذ القانون بناءً على فئة الحالة.

فئة الحالة	موضوع الاستعلام			
	شخص اعتباري	شخص طبيعي	رقم حساب	الإجمالي
أي عائدات ناتجة عن جناية أو جنحة	17	26	1	44
التجارة بالمخدرات	2	29	18	49
خيانة الأمانة	1	5		6
الفساد والرشوة	107	64	1	172
تزوير العملات	1	10		11
الابتزاز		1		1
التزوير	3	12	1	16
الاحتيال	115	241	44	400
الجرائم السيبرانية الاحتيالية	3	89	2	94
المقامرة		1		1
استفسار عام	5			5
الاتجار غير المشروع بالأدوية المخدرة	1			1
الاتجار غير المشروع بالأدوية المخدرة والمؤثرات العقلية	29	190	12	231
الاتجار غير المشروع في البضائع المسروقة وغيرها من البضائع	8	6		14
غسل الأموال	512	1,793	62	2,367
القتل، إصابة جسدية خطيرة		9		9
المشاركة في جماعة إجرامية منظّمة والابتزاز		1		1
انتشار التسلّح	2			2
السطو أو السرقة	2	36	2	40
التهريب (بما في ذلك فيما يخص الجمارك والرسوم الخاصة والضرائب)	3	54		57
الجرائم الضريبية (المتعلقة بالضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة)	14	7		21
تمويل الإرهاب	9	27		36
الإرهاب، بما في ذلك تمويل الإرهاب	32	114		146
الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين		5		5
الحوالات المالية غير المشروعة	2	7	4	13
المجموع الكلي	**868**	**2,727**	**147**	**3,742**

IV. قائمة مؤشرات المخاطر بناءً على نتائج تقارير قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي

I. تقرير جرائم وتوجّهات وأنماط الاحتيال
• تقديم العميل لوثائق يُشتبه باحتوائها على أي بيان أو بند كاذب أو وهمي أو احتيالي بطريقة جوهرية.
• تزوير عميل لحقيقة جوهرية أو إخفائها أو التستّر عليها عن قصد من خلال أي خدعة أو مخطّط أو تقديمه لأي بيان كاذب.
• رصد تناقضات بين الحقائق المبلّغ عنها و/أو البيانات المرصودة و/أو الوثائق المساندة.
• تقديم وثائق مساندة غير مناسبة أو تبيّن التعديل عليها (مثل التعديل على أي معلومات أساسية أو الكشط والشطب أو الأخطاء الإملائية أو ما إلى ذلك)
• احتواء الوثائق المساندة على إيصالات موردين و/أو وثائق مساندة أخرى يظهر التعديل عليها (أماكن المحو الواضح، القص، الحذف)
• "طلبات استرداد الأموال" المستلمة من بنوك محوّلة مختلفة للمستفيد نفسه.
• أموال مستلمة عن طريق حوالات (دولية أو محلية) من أطراف غير ذات علاقة، متبوعة مباشرةً بعمليات سحب أو حوالات صادرة.
• حوالات الأموال الواردة المتبوعة بـ "طلب استرداد أموال" من البنك المحوّل.
• تواتر حوالات الأموال الواردة من أطراف غير ذات علاقة لحساب/حسابات مفتوحة حديثاً.
• عدم كفاية المبررات المقدمة من صاحب الحساب حول الأموال المستلمة، أو تبيّن عدم معرفة العميل بغرض الأموال المستلمة في الحساب ومصدرها.
• حسابات مفتوحة لغرض "الرواتب"، وبالأخص للأفراد من العمّال من ذوي الدخل المنخفض مع عدم ورود أي رواتب فعلية للحساب، وتلقّي الحساب بدلاً من ذلك حوالات أو إيداعات متعددة من أطراف غير ذات علاقة.
مؤشرات المخاطر الأخرى (المالية/السلوكية):
• معاملات أو حوالات غير اعتيادية بين الحسابات (بما في ذلك مبالغ صغيرة نسبياً).
• ارتفاع التكاليف دون مبرّر أو ارتفاع في التكاليف لا يقابله زيادة في الإيرادات.
• موظفون يبدو ارتكابهم لعدد أخطاء أعلى من الطبيعي، وخاصةً في الحالات التي تؤدّي فيها تلك الأخطاء إلى خسارة مالية من خلال النقد أو حركات الحسابات.
• موظفون ترد بحقهم شكاوى و/أو يتكرّر انتهاكهم للقوانين، والذين يطلبون أيضاً تفاصيل حول نطاقات التدقيق الداخلي أو عمليات التفتيش الداخلية المقترحة.
II. تقرير تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

• وجود هيكل غريب وغير معقول ومعقّد لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، مثل احتمالية خلوع شركات وهمية أو شركة أم أو تابعة لشركة خارجية، بحيث يصعب تحديد المالك المستفيد النهائي أو لا يُمكن تحديده فيه (ويكون غرضه الرئيسي إخفاء المالك المستفيد النهائي و/أو إظهار حوالات الأموال على أنّها حوالة رأسمالية أو صفقة أعمال اعتيادية)
• تأسيس نشاط تاجرة المعادن والأحجار الكريمة على شكل شركة صورية (وجود نشاط تجاري حقيقي، استخدامها لخلط الأموال المشروعة وغير المشروعة، واستخدامها بصورة رئيسية في الجهات التي تستخدم النقد بكثافة).
• الحركات والمعاملات الكبيرة والمعقدة للكيانات المؤسسة حديثاً بصفتها كيانات تجارة بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
• الاحتفاظ بعدّة حسابات بنكية لنفس الجهة (تاجر المعادن الثمينة والأحجار الكريمة) دون داعٍ، أو فتح حسابات بأسماء الموظفين.
• إجراء تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ممثله لمعاملات خارج المنظومة المالية الاعتيادية، أو استخدامهم للمعاملات النقدية بكثرة.
• استخدام تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ممثليها للذهب كأداة مقايضة.
• تداول الأموال بين عدّة حسابات لتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو بين أطراف "غير ذات علاقة" تنتمي إلى مجالات أعمال مختلفة وقد يُشتبه أيضًا بكونها "شركات وهمية" (عدم وجود نشاط تجاري حقيقي، تأسست حصرياً لأغراض غسل الأموال)
• شمولية هيكل المعاملات على طبقات مختلفة وتصميمه لإخفاء المنشأ الحقيقي للأموال.
• وجود تغطية إعلامية سلبية من مصدر إعلامي موثوق حول ملّاك جهة تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو المساهمين فيها أو المفوضين بالتوقيع عنها أو أي من أطرافهم.
• تبيّن ارتباط جهة تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو أي من الأشخاص المسيطرين عليها أو التابعين لها بدولة ذات مخاطر عالية.
• مشاركة تجار المعادن الثمينة والأحجار كريمة بصورة كثيفة في حركة الأموال عبر الحدود.
• تكرّار إيداع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لمبالغ نقدية كبيرة في حساب أو صرف عملات أجنبية مدعومة من خلال "نماذج الإفصاح النقدي" المعروفة أيضاً بنماذج الإفصاح عن المبالغ النقدية عند إدخالها (DRIC).
• عدم تقديم جهة تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ممثليها لـ "إقرار جمركي" فيما يتعلّق بإيداع نقدي بعملة محلية/أجنبية متعلق بشراء/بيع أحجار كريمة.
• اشتراك تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بمعاملات ومسارات أو وسائل شحن لا تتفق مع ممارسات الأعمال المتعارف عليها.
• العقود أو الفواتير أو غيرها من الوثائق التجارية المقدّمة من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تحتوي على أوصاف غامضة أو ناقصة وتبدو مزوّرة (تشمل معلومات كاذبة أو مضللة)، بما في ذلك إعادة تقديم وثائق سبق رفضها أو تكرار التعديل عليها.
• تبيّن استيراد جهة تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو أي من نظرائها لمعادن ثمينة وأحجار كريمة تنشأ من بلد إنتاجها محدود أو لا يوجد بها مناجم على الإطلاق.
• استلام إيداعات أو حوالات في حساب تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة متبوعة مباشرةً بتحويل مبالغ مماثلة لدولة أخرى.
• إجراء جهة تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وشركائها أو عدّة أفراد (أطراف خارجية) لمعاملات صرف أجنبي كثيرة دون مبرّر تجاري.

• دفع الجهة غير المرسل إليها ثمن المعادن الثمينة والأحجار الكريمة المستوردة دون سبب تجاري واضح، مثل دفع شركة وهمية أو صورية غير مشاركة في المعاملة التجارية.
• الإيداعات النقدية والمعاملات الأخرى لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (أو أي من ممثليهم) قيمتها أقل من حدود الإبلاغ ذات الصلة بمبلغ بسيط باستمرار (إجراء عدّة أفراد للمعاملات لتجنّب متطلبات الإبلاغ).
• المعاملات في حساب/حسابات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تبدو ذات طبيعة "عابرة" مع نقل الأموال مباشرةً من خلال الحوالات وترك رصيد منخفض في الحساب.
• حصول تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة على قروض أو تسهيلات ائتمانية كثيرة تجري تسويتها قبل تاريخ الاستحقاق من خلال سدادها نقداً أو عن طريق شيكات.
• تحويل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لدفعات بين بعضها البعض مرتبطة بـ "سلف" أو "قروض" يُشار إليها على أنّها "معاملات قروض/ودائع" (back-to-back) أو "قروض عائدة" (loan-back).
III. نماذج وبرامج الأنماط في بلدان الشرق الأقصى
• حركة سريعة للأموال من خلال الحوالات الواردة من عدّة أطراف، بما في ذلك الحوالات الداخلية أو الإيداعات النقدية وإيداعات الشيكات أو من خلال الحسابات الخارجية الخاصة بالعملاء المتبوعة بحوالات صادرة لحسابات شركة أخرى أو حسابات العملاء في دولة الإمارات أو في بلدان الشرق الأقصى.
• كيان اعتباري مؤسّس حديثاً (مرخّص للأنشطة التجارية كما ذُكر سابقاً) لديه اختلاف كبير بين الإيرادات المبلّغ عنها خلال عملية اعرف عميلك والإيرادات الفعلية.
• تغيير اسم أو ملكية كيان بعد تأسيسه.
• وجود مالكين مستفيدين نهائيين يكونون في أواخر العشرينات أو أوائل الثلاثينات من عمرهم ويكونون، دون حصر، من دول جنوب آسيا.
• عدم وجود مبرّر وراء الكم الكبير من المعاملات الواردة والصادرة من/إلى دول الشرق الأقصى على مدار فترة قصيرة من الوقت (في اليوم نفسه أو في أيام متتالية أو على مدار بضعة أشهر)
• عدم الاتساق بين أنشطة الحساب والإيرادات، وملف العميل وطبيعة الأعمال.
• توظيف حسابات خاملة أو حسابات لا يُرصد لها معاملات تجارية حتى حدوث ارتفاع مفاجئ في تدفق الأموال عبر الشرق الأقصى.
• عدم رصد أي نشاط تجاري فعلي أو نفقات تشغيلية في حساب الشركة.
• فتح حسابات شركات بعملات مختلفة لتلقّي الأموال أو إرسالها مع تركها برصيد منخفض أو صفري.
• وجود صعوبة في تحديد أو إثبات العلاقة بين العميل والنظراء في التجارة أو المشترين النهائيين.
• وجود شحنات وهمية تشمل تزوير الوثائق التجارية والإبلاغ الخاطئ عن البضائع والتلاعب بالأسعار.
• عدم تقديم العميل أو تردده في تقديم كامل الوثائق اللازمة لإثبات نشاط الحساب (مثل شحن البضائع وسندات شحن سارية الصلاحية وترتيبات تسوية تجارية واضحة وشهادة التخليص الجمركي وما إلى ذلك)

• عدم إمكانية التحقّق من الخلفية التجارية للمالك المستفيد النهائي أو طبيعة أعمال شركة في الانترنت (مثل عدم وجود موقع إلكتروني للشركة).
• اختلاف مجالات أعمال الأطراف وصعوبة تحديد طبيعة أعمال العملاء.
• توزيع الأموال بين حسابات نظراء بشكل متبادل.
• تبيّن تعامل العميل (داخلياً/خارجياً) مع جهات سبق الإبلاغ عنها وتمّ إنهاء العلاقة معها لأسباب متعددة مرتبطة بغسل الأموال.
• موزّد العميل قد سبق الإبلاغ عنه لأسباب متعلقة بغسل الأموال.
• وجود قيمة عالية للحوالات المحلية وشيكات المقاصة المستلمة من وسطاء حوالة (حوالة دارز)/شركات تزويد خدمات مالية في الحالات التي لا يُمكن فيها تحديد المصدر النهائي للأموال.
• احتمالية وجود صلة باستخدام وسطاء حوالة (حوالة دارز) غير مسجلين (أي ضلوع أطراف ثالثة مع عدم معرفة المصدر النهائي للأموال أو تفاصيل الطرف الذي قام بالتحويل).
• ممارسة أعمال مع جهات خاضعة لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.